منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تقرير اليونسكو العالمي

الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

موجز تنفيذي

تقرير
اليونسكو العالمي

الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

موجز تنفيذي

مقدمة ١

الجزء الأول – التنوع الثقافي: ما الذي ينطوي عليه موضوع النقاش ٥

الفصل ١: **التنوع الثقافي** ٦
التنوع الثقافي في طور العولمة ٦
الهويات الوطنية والدينية والثقافية والمتعددة ٧
المبادرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتنوع الثقافي ٨

الفصل ٢: **الحوار بين الثقافات** ٩
التفاعلات الثقافية ٩
القوالب النمطية الثقافية والتعصب ٩
تحديات الحوار في عالم متعدد الثقافات ٩
التمكين ١٠

الجزء الثاني: حمَلة للتنوع الثقافي الرئيسيون ١١

الفصل ٣: **اللغات** ١٢
ديناميات اللغة اليوم ١٢
اللغات والهوياتتحديات تقييم اللغة وتنشيطها ١٣
تعددية اللغات والترجمة والحوار بين الثقافات ١٤

الفصل ٤: **التعليم** ١٥
أهمية المناهج والمضامين التعليمية ١٥
المجتمعات الآخذة في التعلّم والحق في التعليم ١٦
التعلّم التشاركي وكفاءات التعامل بين الثقافات ١٧

الفصل ٥: **مضامين الاتصال والمضامين الثقافية** ١٨
العولمة والاتجاهات الإعلامية الجديدة ١٨
آثار منتجات الاتصالات والمنتجات الثقافية ١٩
السياسات التي تهدف التنوع الثقافي ٢٠

الفصل ٦: **الابداع والسوق** ٢٠
الخلق الفني والاقتصاد الابداعي ٢٠
الفنون الحرفية والسياحة الدولية ٢١
التنوع الثقَافي وعالم الأعمال ٢٢

الجزء الثالث – التنوع الثقافي كمصدر لتجديد استراتيجيات التنمية والسلام ٢٣

الفصل ٧: **التنوع الثقافي: بعدٌ أساسيٌ من أبعاد التنمية المستدامة** ٢٤
النهج الثقافي إزاء التنمية ٢٤
تصورات الفقر والقضاء على الفقر ٢٥
التنوع الثقافي والاستدامة البيئية ٢٦

الفصل ٨: **التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية** ٢٧
التنوع الثقافي وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً ٢٨
التنوع الثقافي: مؤشر لقياس التماسك الاجتماعي ٢٨
تحدي التنوع الثقافي للحوكمة الديمقراطية ٢٩

خاتمة وتوصيات للعمل ٣١

الـصـــور

الغلاف: © James Hardy/ZenShui/Corbis
الغلاف الداخلي ٢: © Mihai-Bogdan Lazar
1: © Sven Torfinn
2-3: © Jacob Silberberg
2a: © T. Fernández
2b: © F. Brugman / UNESCO
3: © Jack Stein / Photo Edit
4a: © Jocelyn Carlin
4b: © Rick Lord
5: © Robert Churchill
6a: © Instituto Nacional de Cultura / Dante Villafuerte
6b: © Commission nationale Centrafricaine et Ministere de la jeunesse et des sports, arts et culture
6c: © Karim Hesham
7a: © Gerd Ludwig
7b: © Renato S. Rastrollo / NCCA -ICH / UNESCO
7c: © Penny Tweedie
8a: © Jochem Wijnands / Alamy
8b: © Alfredo D'Amato
9a: © Markus Winkel
9b: © Linda Wang
9c: © Luiz Santoz / UNESCO
9d: © Hasim Syah
10: © Mila Santova
11: © Jacob Silberberg
12a: © Ahmed Ben Ismaïl
12b: © Kyrgyz National Commission for UNESCO
13a: © Chris Stowers
13b: © iStockphoto
13c: © Nando Machado
14a: © PjrFoto / studio / Alamy
14b: © Gary Calton
15a: © Katy Anis/UNESCO
15b: © Justin Mott/UNESCO
16: © R. Taurines/UNESCO
17a: © Manoocher/UNESCO/Webistan
17b: © Jean Cliclac
17c: © Joseph Fisco
18a: © E.J. Baumeister Jr / Alamy
18b: © Danny Yanai / Alamy
19a: © Ugurhan Betin Brkovic
19b: © G.M.B. Akash
20: © Jeff Ulrich
21a: © Laurent Renault
21b: © J.Ségur / UNESCO
21c: © Susan van Etten / Photo Edit
22a: © iStockphoto
22b: © Fréderic Sampson
22c: © Matjaz Boncina
22d: © Dieter Telemans
23: © Klaus Claudia Dewald
24: © QiangBa DanZhen
25a: © iStockphoto
25b: © Alfredo D'Amato
25c: © Yannis Kontos/Polaris
26a: © Christine Gonsalves
26b: © Randy Plett
27: © Mikkel Ostergaard
28: © Mlenny
29a: © John Woodworth
29b: © iStockphoto
29c: © iStockphoto
30: © Alex Ramsay / Alamy
31: © Brasil2
32a: © Pontuse
32b: © Alan Tobey
33: © Marc Sosaar
34: © Diego Féliz
36: © Nigel Pavitt / Alamy

مقدمـــة

برز التنوع الثقافي كانشغال رئيسي في مطلع القرن الجديد. على أن المعاني التي ارتبطت بهذا المصطلح، الذي يكاد يشمل كل شيء، متنوعة تماماً كما أنها كثيرة التغير. فالبعض يعتبر التنوع الثقافي عاملاً ايجابياً في حد ذاته، فهو يدلّ على تقاسم الثروة التي تجسدها كل ثقافة من ثقافات العالم، وبذلك يوضح الروابط التي توحدنا جميعاً في سياق عمليات التبادل والحوار. ويعتبر آخرون أن الفوارق الثقافية هي التي تجعلنا نعجز عن تبيّن إنسانيتنا المشتركة وهي بالتالي تكمن في جذور الكثير من النزاعات. ويصبح هذا التشخيص الأخير أقوى احتمالاً اليوم مع ما نتج عن العولمة من زيادة في نقاط التفاعل والاحتكاك بين الثقافات أدت إلى توترات وانسحابات ومطالبات تتعلق بالهوية، وبخاصة مما له طابع ديني، أصبحت مصادر محتملة للنزاع. ولذا، فإن التحدي الأساسي يتمثل في طرح رؤية منسجمة متماسكة للتنوع الثقافي توضح أن التنوع الثقافي، بدلاً من أن يكون مصدراً للخطر، يمكن أن يفيد العمل على صعيد المجتمع الدولي. وهذا بالذات هو الهدف الأساسي للتقرير الحالي.

تقرير عالمي من اليونسكو

قد كانت اليونسكو منذ بدايتها مقتنعة كل الاقتناع بالقيمة المتأصلة للتنوع الثقافي وبضرورته. ويتحدث دستور المنظمة (الصادر عام ١٩٤٥) عن "التنوع المثمر في ثقافات العالم". ويبقى اليوم هذا الاقتناع على نفس الدرجة من الأهمية كما كان على الدوام، حتى وإن كان تعريف الثقافة قد توسّع كثيراً وإن كانت العولمة قد أدخلت تغييرات هامة على الوضع الذي كان قائماً بنهاية الحرب العالمية الثانية.

وتتمثل أهداف التقرير العالمي عن التنوع الثقافي فيما يلي:

- تحليل التنوع الثقافي بجميع جوانبه بمحاولة إظهار تعقد العمليات الجارية، مع العمل في الوقت نفسه على تحديد الخيط الرئيسي بين المجموعة الواسعة من التفسيرات المتنوعة المحتملة؛
- إظهار أهمية التنوع الثقافي في المجالات المختلفة (اللغات والتعليم والاتصال والإبداع) التي يمكن أن تعتبر أساسية لصون التنوع الثقافي والترويج له، بغض النظر عن وظائفها الذاتية؛

◀ ناسك يرتدي الزي التقليدي في أوساكا باليابان

◀ واجهة متجر صغير في نيفاشا بكينيا

- إقناع صناع القرار ومختلف أصحاب المصلحة بأهمية الاستثمار في التنوع الثقافي كبعد أساسي من أبعاد الحوار بين الثقافات، وذلك لأن بإمكانه أن يجدد الطرق التي نتبعها إزاء التنمية المستدامة، ويضمن الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان وحرياته المعترف بها عالمياً، ويعزز التماسك الاجتماعي والحوكمة الديمقراطية.

وبذلك فإن التقرير العالمي يقصد مراعاة المنظورات الجديدة التي كشف عنها التفكير في تحديات التنوع الثقافي ومن ثم فإنه يرمي إلى وضع نُهج جديدة إزاء رصد التغيرات الجارية وتشكيلها. وعلى هذا، فهو لا يسعى إلى تقديم حلول جاهزة للمشاكل التي يمكن أن تواجه صناع القرار. فهو يرمي إلى إبراز تعقد هذه المشاكل التي لا يمكن حلها بالإرادة السياسية وحدها بل تتطلب عادةً فهماً أفضل للظواهر الكامنة خلفها وتعاوناً دولياً أكبر، ولا سيما من خلال تبادل الممارسات الفاضلة واعتماد المبادئ التوجيهية المشتركة.

ولا يدعي التقرير العالمي أنه يقدم جرداً أو حصراً عالمياً للتنوع الثقافي يضعه على أساس المؤشرات المتاحة على غرار ما يفعله تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع. وبينما يتضمن التقرير العالمي مرفقاً إحصائياً يضم ١٩ جدولاً تغطي المجالات الثقافية المختلفة بالإضافة إلى فصل مخصص للاعتبارات المنهجية أُعدّ بتعاون وثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء في مونتريال، فإن عملية وضع المؤشرات لميدان التنوع الثقافي لا تزال في بدايتها. ولوضع جرد أو حصر من هذا القبيل، كان يتعين إجراء بحث عالمي بكل معنى الكلمة، وبموافقة الدول الأعضاء في اليونسكو، حول التنوع الثقافي، الأمر الذي يشكل مهمة تتطلب قدراً من الموارد أكبر بكثير من تلك المخصصة لهذا التقرير، وهي مهمة يمكن أن يضطلع بها يوماً ما مرصدٌ عالمي للتنوع الثقافي، على نحو ما يقترح هذا التقرير إنشاؤه.

وتأمل اليونسكو أن تلعب بذلك دوراً فيما تشهده الآونة الأخيرة من تجدد في التفكير حول التنوع الثقافي، بما يتمشى مع عملها في الخمسينيات من القرن الماضي ومع نتائج التقرير المعنون "تنوعنا الخلاق" الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالثقافة والتنمية (عام ١٩٩٦). وفي النص المعنون "العرق والتاريخ" الذي كتبه لليونسكو كلود ليفي شتراوس في ١٩٥٢، دلل عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي على وجوب عدم الاقتصار في حماية التعدد الثقافي على حفظ الوضع القائم: "فالتنوع نفسه هو الذي يتعين إنقاذه، وليس الشكل الخارجي المرئي الذي تُلبسُه كل مرحلة لذاك التنوع". وهكذا، فإن حماية التنوع الثقافي تعني ضمان استمرار التنوع في الوجود، وليس استمرار حالة معينة من حالات التنوع في تخليد نفسها إلى ما لا نهاية له. ويفترض هذا توفرُّ القدرة على قبول التغير الثقافي والحفاظ عليه دون اعتباره من أحكام القدر. وقد دلل تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، متبعاً الخط نفسه، على أن التنوع الثقافي ليس ببساطة مجرد أصل من الأصول الممتلكة التي ينبغي حفظها، بل هو مورد يحتاج إلى تعزيزه والترويج له، مع الاهتمام بصورة خاصة بما له من فوائد محتملة، بما في ذلك المجالات البعيدة عن الثقافة بمعناها الضيق. ويسعى هذا التقرير إلى البناء على النتائج الرئيسية لذلك التقرير الأسبق.

وخلال السنوات الأخيرة، تبنى عدد كبير من البرامج والوكالات في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز الحجج التي طورتها اليونسكو في تفكيرها حول التنوع الثقافي. من ذلك مثلاً أن البنك الدولي اتّبع في مناسبات عدة في دراساته عن الصلة بين الثقافة والتنمية الخطّ الذي انتهجته اليونسكو في سياق العقد العالمي للثقافة والتنمية (١٩٨٨–١٩٩٧). وعلى الشاكلة نفسها، نشر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقارير هامة في هذا الشأن. وفي وقت لاحق، عمد الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات إلى تسليط الأضواء بصورة منقطعة النظير على المبادرات التي تروج للحوار بين

▼ لوحة إعلان فيها دعاية لإحدى شركات الهاتف المحمول في نيجيريا

▲ مهرجان بربري في الصحراء الكبرى بجنوب المغرب

▶ امرأة من هنود السابارا وهي تنسج في إكوادور أو بيرو

◀ رجل من جنوبي المحيط الهادي

الشعوب والثقافات والحضارات. وهذا التقرير، هو أيضاً، يرمي إلى المساهمة في تفكير البرامج والوكالات الشريكة لليونسكو وفي دراساتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية.

ما هو التنوع الثقافي؟

التنوع الثقافي بالدرجة الأولى حقيقة واقعة: فهناك مجموعة واسعة متباينة من الثقافات المتميزة التي يمكن التمييز بينها على أساس الملاحظة الاثنوغرافية حتى وإن كان تحديد الخطوط التي ترسم حدود ثقافة معينة أصعب مما قد يبدو للوهلة الأولى. علاوة على ذلك، فإن الوعي بهذا التنوع أصبح اليوم أمراً شائعاً، إذ يسّرت منه عولمة التبادلات وتزايد تقبل المجتمعات لبعضها البعض. وفي حين أن هذا الوعي لا يضمن بأي حال من الأحوال الحفاظ على التنوع الثقافي، فإنه يسلط المزيد من الأضواء على هذا الموضوع.

وعلاوة على ذلك، أصبح التنوع الثقافي شاغلاً رئيسياً من الشواغل الاجتماعية يرتبط بتنامي تنوع القواعد الاجتماعية المعمول بها داخل المجتمعات وفيما بينها. وتجد الدول نفسها أحياناً، وقد واجهها هذا التنوع في القواعد والرؤى، حائرة في كيفية الاستجابة – وكثيراً ما يتطلب الأمر استجابة عاجلة – أو في كيفية أخذ التنوع الثقافي في الاعتبار توخياً للمصلحة العامة. وعلى سبيل المساهمة في استنباط طرق محددة للاستجابة لهذا الوضع، يسعى هذا التقرير إلى توفير إطار للفهم المتجدد للتحديات المتأصلة في التنوع الثقافي. ومن الضروري، تحقيقاً لهذه الغاية، المضي إلى ما هو أبعد من مجرد حقيقة التنوع الواقعة لتحديد بعض الصعوبات النظرية والسياسية التي ينطوي عليها التنوع بالضرورة.

وتكمن الصعوبة الأولى في الطابع الثقافي لهذا الشكل من التنوع. فكثير من المجتمعات ترجع إلى وسائط مختلفة، خصوصاً التوصيفات الإثنية أو اللغوية، للتعبير عن تميزها الثقافي. وعلى هذا، فإن التحدي الأول يتمثل في دراسة السياسات المختلفة المتبعة دون الخروج عن موضوعنا، فالموضوع هو التنوع الثقافي وليس الوسائط التي ينحصر فيها أحياناً. ويقوم أحد الحلول على اعتماد أوسع تعريف ممكن للثقافة يتمشى مع توافق الآراء الذي جسده "إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية" الذي أصدرته اليونسكو عام ١٩٨٢ – أي "مجموعة الصفات الروحية والمادية والثقافية والعاطفية المتميزة بكاملها مما يتحدد به المجتمع أو المجموعة الاجتماعية"، ولا يشمل ذلك "مجرد الفنون والآداب بل كذلك أساليب المعيشة والحقوق الأساسية

إن التنوع الثقافي ليس ببساطة مجرد ميزة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها، بل هو مورد يجب تعزيزه ... بما في ذلك المجالات البعيدة عن الثقافة بمعناها الضيق

ثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء التنوع الثقافي – وهو نهج يراعي طبيعته الدينامية وتحديات الهوية مما يرتبط بدوام التغير الثقافي

لوحة إعلان في شارع سوفا الرئيسي بفيجي

للكائن الإنساني ونظم القيمة والتقاليد والمعتقدات" – مما يمتاز بأنه لا يعتمد في تحديد الثقافة تعريفاً لها يبالغ في التقييد ولا يركز على جانب واحد منها (كالدين مثلاً).

وتتعلق صعوبة أخرى في تحديد مكونات التنوع الثقافي. وفي هذا الصدد، تُعطى مصطلحات "الثقافة" و"الحضارة" و"الشعوب" معان تتباين حسب السياق، من ذلك مثلاً السياق العلمي أو السياسي. ففي حين أن "الثقافات" تشير إلى كيانات تُعرّف من حيث علاقة الواحدة بالأخرى، فإن مصطلح 'الحضارة' يشير إلى ثقافات تؤكد قيمها أو رؤاها للعالم باعتبارها عالمية وتتبنى نهجاً توسعياً إزاء تلك التي لا تشاطرها هذه القيم أو الرؤى (أو لم تشاطرها ذلك بعد). ولذا فإن محاولة اقناع مراكز الحضارة المختلفة بأن تتعايش في سلام تشكل تحدياً حقيقياً بكل معنى الكلمة. غير أن "الحضارة"، في مفهوم اليونسكو – وهو مفهوم بعيد عن النظريات الأيديولوجية التي تتنبأ بوقوع "الصدام بين الحضارات" – تُفهم بأنها عملية مستمرة لتقبل كل ثقافات العالم على قدم المساواة في إطار مشروع كوني دائم.

وتتعلق الصعوبة الثالثة في علاقة الثقافات بالتغير. فقد احتاج الأمر إلى سبعة عقود خلال القرن العشرين للبدء في فهم الثقافات باعتبارها كيانات متغيرة. وكان الاتجاه قبل ذلك يميل إلى اعتبار الثقافات ثابتة أساساً "تتناقل" الأجيال مضمونها عبر قنوات مختلفة، من قبيل التعليم أو ممارسات دخول المجتمع على اختلافها. أما اليوم، فإن الثقافة تُفهم على نحو متزايد بأنها عملية تتطور من خلالها المجتمعات على مسارات خاصة بها. ويفي مفهوم الاختلاف بصورة مناسبة بالدينامية الخاصة التي تجعل الثقافة تتغير مع الحفاظ على نفسها كما هي. فما نحتاج إليه إذن هو وضع سياسات تضفي صبغة ايجابية على "الفروقات الثقافية" بحيث يمكن للمجموعات التي تتصل فيما بينها أو للأفراد الذين يحتكون فيما بينهم، العثور في ذلك 'الفارق' على حافز يدفع إلى متابعة التطور والتغير، وليس الانطواء في هويات مغلقة.

وتدلّل هذه الاعتبارات على وجوب اتباع نهج جديد إزاء التنوع الثقافي – وهو نهج يراعي طبيعته الدينامية وتحديات الهوية مما يرتبط بدوام التغير الثقافي. ويستلزم هذا بالضرورة إدخال تغييرات كبيرة على دور اليونسكو في هذا السياق. ففي حين أن الإهتمام القديم للمنظمة يركز على حفظ المواقع والممارسات والتعبيرات الثقافية المهددة وصونها، فإن عليها الآن أن تتعلم كذلك كيفية الحفاظ على التغير الثقافي بغية مساعدة الأفراد والجماعات على إدارة التنوع بصورة أكثر فعالية. وفي هذا بالذات يكمن التحدي الرئيسي: إدارة التنوع.

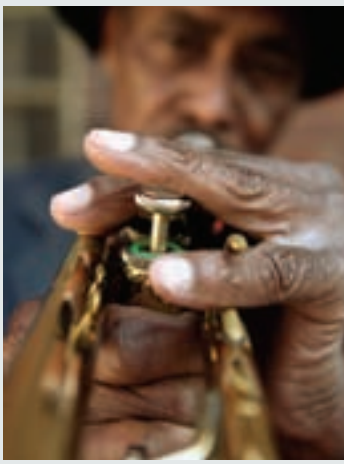

رجل يعزف على بوق فرانش كوارتر قديم في نيو أورليانز بالولايات المتحدة الأمريكية

امرأة تشارك في رقصة شعبية في شنغهاي بالصين

الجزء الأول

التنوع الثقافي: ما الذي ينطوي عليه موضوع النقاش

في سياق العولمة وتزايد الهجرة والتحضر، تمثل التحديات المتداخلة لصون الهوية الثقافية وتعزيز الحوار بين الثقافات قضية جديدة بارزة وعاجلة.

يبدأ التقرير العالمي بالنظر في آثار تسارع عمليات العولمة على مختلف أوجه التنوع الثقافي، ويبين بوضوح الطريق الذي تتقابل فيه قوى التجانس. واتجاهات تدفع باستمرار نحو التنوع. ويقوم التقرير بدراسة الدور الجوهري الذي يضطلع به الحوار بين الثقافات في مد الجسور بين الفوارق الثقافية، وإثراء تنوع أشكال التعبير الثقافي من خلال عمليات التفاعل وتبادل الدعم والتمكين.

الفصل ١: التنوع الثقافي

هناك تحديات جديدة أمام التنوع الثقافي يطرحها نمو شبكات الاتصال والمعلومات وتزايد التداخل والتشابك بين الاقتصادات الوطنية وتطور الأسواق عبر الوطنية والتوسع في الصلات بين الثقافات على تنوعها.

التنوع الثقافي في عالم طور العولمة

في حين أن التراجع الثقافي أصبح بصورة متزايدة محط انشغال عالمي على ضوء ما يُعتقد من أثر للنظم الغربية بواسطة التكنولوجيا، فإن ربط العولمة بالتوحيد وبالتجانس الثقافي كثيراً ما يُعطى أكثر من حقه. فالتبادل التجاري والثقافي ينطوي دائماً على عمليات للتكيف وهو، في بيئة دولية يتزايد تعقدها والتفاعل بين أجزائها، لا يجري عادة من جانب واحد. علاوة على ذلك، فإن الجذور الثقافية عميقة متأصلة وهي في كثير من الحالات تقع على أعماق لا تصلها التأثيرات الخارجية. وبهذا المعنى، فإن الطريقة الأفضل لرؤية العولمة هي باعتبارها عملية متعددة الأبعاد متعددة الاتجاهات تشمل تدفقات متسارعة متزايدة تشمل كل شيء عملياً – رؤوس الأموال والسلع والمعلومات والأفكار والمعتقدات والناس – على محاور تتغير وتتطور باستمرار.

وعموماً، تؤدي عولمة التبادلات الدولية إلى اندماج التبادلات المتنوعة المتعددة الثقافات في جميع السياقات الوطنية بما يوازي ويغذي الاتجاه نحو الانتماءات الثقافية المتعددة وإلى "إضفاء التعقد" على الهويات الثقافية. على أنه يتعين هنا ألا نهمل الآثار السلبية لقوى العولمة على تنوع الممارسات الثقافية.

ويتمثل أحد الآثار الرئيسية للعولمة في تخفيف الارتباط بين الظاهرة الثقافية وموقعها الجغرافي من خلال نقل الأحداث والتأثيرات والتجارب البعيدة إلى جوارنا مباشرة. وفي بعض الحالات يطرأ هذا التخفيف كمصدر للفرص، بينما يُعتبر في حالات أخرى فقداناً لليقين وللهوية. وتتمثل ظاهرة موازية في نمو الهجرة الدولية بما يؤدي في بعض الحالات إلى تعبيرات ثقافية مستحدثة، تدلّ على أن التنوع يتولد باستمرار. كما أن نمو السياحة الدولية يُشكل ظاهرة أخرى لها آثار محتملة هامة على التنوع الثقافي. وبينما يعتبر أن هذه السياحة تجري على أساس الاستيعاب الذاتي إلى حدّ ما وتبدو آثارها غير واضحة للأهالي المحليين، فإن نتائجها مَن حيث زيادة معرفة البيئات والممارسات الثقافية المتباينة وفهمها تتسم بالإيجابية بالبداهة على ما يبدو.

كما يؤدي تزايد الصلات بين الثقافات إلى نشوء أشكال جديدة من التنوع الثقافي والممارسات اللغوية، وخصوصاً مما يُعزى للتقدم في التكنولوجيا الرقمية. فبدلاً من محاولة حفظ التنوع بجميع أشكاله، ينبغي التركيز على استنباط استراتيجيات جديدة تأخذ هذه التغيرات في اعتبارها وتعمل في الوقت نفسه على تمكين السكان المعرضين من 'إدارة' التغير الثقافي بصورة أشد فعالية. إن كل تقليد حي يخضع لعملية إعادة خلقه ذاتياً. فالتنوع الثقافي، شأنه شأن الهوية الثقافية، يعني الابتكار والإبداع والقدرة على الاستجابة للتأثيرات الجديدة.

▲ نساجون في جزيرة تاكيل في بحيرة تيتيكاكا ببيرو

◄ الإنشاد المتعدد الأنغام لأقزام الأكا في أفريقيا الوسطى

► مجموعة من السياح أمام تمثال أبو الهول في الجيزة بمصر

▲ أناشيد الهدهد للإيفوغاو في الفلبين

▶ امرأة مسنة في سرغوت بروسيا

الهويات الوطنية والدينية والثقافية والمتعددة

تتخذ مسألة الهويات – الوطنية والثقافية والدينية والإثنية واللغوية والمستندة إلى الجنس والمستندة إلى الاستهلاك، إلى ما هنالك – أهمية متجددة للأفراد والجماعات ممن يعتبر العولمة والتغير الثقافي تهديداً لمعتقداته وأسلوب حياته. وتتعارض التوترات المتنامية حول الهوية، والتي كثيراً ما تُعزى إلى إضفاء الصبغة الثقافية على مطالب سياسية، مع الاتجاه العام نحو ظهور هويات دينامية متعددة الأوجه. فالعمل السياسي النشط المتعلق بالهوية الدينية يمكن أن يكون محدّداً شديد القوة للهوية الثقافية وللفارق الثقافي. وفي هذا السياق، يكمن خطر استخدام المعتقد الديني كأداة للدفع قدماً بالأجندات السياسية وما يتصل بها، مع ما يرتبط بذلك من إحتمال التسبب في النزاع داخل الأديان فضلاً عن الانشقاق في المجتمعات الديمقراطية.

وهناك اتجاه نحو المساواة بين التنوع الثقافي وتنوع الثقافات الوطنية. على أن الهوية الوطنية، إلى حدّ ما، تعتبر تركيباً يقوم على إعادة تشكيل الماضي في بعض الأحيان، وهي توفر محوراً يرتكز إليه شعورنا بالانتماء. والهوية الثقافية عبارة عن عملية أكثر سيولة ومتحولة ذاتياً ينظر إليها من حيث كونها مشروعاً للمستقبل أكثر من كونها إرثاً من الماضي. وفي سياق عالم آخذ في العولمة، تُستمد الهويات الثقافية في أحيان كثيرة من مصادر متعددة؛ فالمرونة المتزايدة في الهويات الثقافية تعكس التعقد المتنامي لتدفقات الناس والبضائع والمعلومات في عالم العولمة.

وفي سياق متعدد الثقافات، يختار بعض الناس اعتماد شكل معين من أشكال الهوية، في حين أن آخرين يختارون العيش بهوية مزدوجة، بينما يعمد غيرهم إلى خلق هويات هجينة لأنفسهم. وهناك كثير من الروائيين المعاصرين الذين اجتذبهم موضوع المهاجرين الذين يواجهون بيئة ثقافية جديدة يتعرضون فيها لتحديات اصطناع هوية ثقافية جديدة. فتشوش الحدود في سياق العولمة ساعد على نشوء روح البداوة والترحال، مما يمكن أن يُعتبر الأفق الجديد للتجربة الثقافية المعاصرة.

▲ رجل مسن من السكان الأصليين يستخدم الهاتف المحمول في أستراليا الوسطى

ثمة اتجاه عام نحو ظهور هويات دينامية متعددة الأوجه في سياق العولمة ساعد على نشوء روح البداوة والترحال

متسولة تمر أمام لوحة إعلانات في الشارع في أثينا باليونان

المبادرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتنوع الثقافي

في عالم يتصف بصورة متزايدة بالتداخل بين الثقافات، تتخذ الجهود الرامية إلى صون ظواهر التنوع الثقافي أهمية خاصة لدى الحكومات الوطنية وكذلك لدى المجتمع الدولي ككل. ففي ميادين متباينة تباين التراث المادي والتراث غير المادي والتعبيرات الثقافية والتبادلات الثقافية والاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، تسعى الاتفاقات وأنشطة وضع المعايير على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى حماية بعض الرموز الأساسية للتنوع الثقافي ومعالم الهوية الثقافية، والترويج لها. وقد لعبت اليونسكو، تنفيذاً للتفويض الذي أسند لها من طرف الأمم المتحدة، دوراً رائداً في صياغة كثير من الصكوك المعيارية وغيرها، والترويج لها، وتنفيذها.

إن التطور الذي يقود من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية إلى اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر و منع استيراد و تصدير و نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم واتفاقية عام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه واتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، إنما يعكس امتداداً تدريجياً لمفهوم التراث الثقافي الذي يتزايد فهمه باعتباره يشمل لا التعبيرات المادية عن ثقافات العالم المتنوعة فحسب بل كذلك تجلياتها غير المادية، بما في ذلك التقاليد الشفهية وفنون الأداء والمعارف التقليدية. وعلى التوازي مع ذلك، ظهر تحول في التشديد من الترتيب الضمني لمواقع التراث العالمي (التي تعتبر "ذات قيمة عالمية استثنائية") إلى الاهتمام بإبراز نماذج التراث غير المادي التي تعطي حامليه الشعور بالهوية والاستمرار. ويعكس هذا التطور حركة مزدوجة: فهي حركة تقود إلى الاعتراف بـ "التراث المشترك" الذي يقع على المجتمع الدولي واجب صونه باعتباره تعبيراً عن تراث الإنسانية المشترك؛ وهي في الوقت نفسه حركة تؤدي إلى الاعتراف بخصوصيات الثقافات التي لا بدّ من تقديرها والاعتراف بها، مع أنها ذات طابع متقلب عابر.

لقد بدأ عصر جديد لاستكشاف مفهوم التنوع الثقافي عبر اعتماد إعلان ٢٠٠١ العالمي بشأن التنوع الثقافي ثم مروراً باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المعتمدة عام ٢٠٠٥، وما بعدها. وتتناول اتفاقية عام ٢٠٠٥ التبادلات بين الثقافات التي تشكل تراثنا العالمي، وهي تهدف إلى حفظ خصوصيات الثقافات مع الترويج في الوقت نفسه لتنميتها على نطاق عالمي من خلال التبادلات والتجارة الخاصة بها.

والواقع أن للثقافة معنيين متكاملين على اختلافهما. فالثقافة بالمعنى الأول هي تنوع خلاق يتجسد في "ثقافات" محددة لها تقاليدها وأشكال تعبيرها المادية وغير المادية الفريدة من نوعها. أما الثقافة بالمعنى الثاني (بصيغة المفرد) فهي تشير إلى القوة الدافعة الخلاقة التي تكمن في صميم ذلك التنوع في "الثقافات". وهذان المعنيان للثقافة – أحدهما يشير إلى الذات بينما الآخر يتجاوز الذات – مترابطان بصورة لا تنفصم وفيهما معاً يكمن مفتاح التفاعل المثمر بين جميع الشعوب في سياق العولمة.

تشير الثقافة إلى التنوع المبدع الذي يتجسد في «ثقافات» محددة، كما تشير كذلك إلى القوة الدافعة المبدعة التي تكمن في صميم ذلك التنوع في «الثقافات»

مهاجرون أفارقة يقفون في طابور في ميناء لامبيدوسا قبل نقلهم إلى صقلية بإيطاليا

الفصل ٢: الحوار بين الثقافات

يتعين في عالم يسوده التباين الثقافي أن نضع نهجاً جديدة إزاء الحوار بين الثقافات تتجاوز حدود النموذج السائد في "الحوار بين الحضارات". وتشمل مستلزمات ذلك النظر في طرق التواصل بين الثقافات وإدراك أوجه التشابه الثقافي المشتركة والأهداف المتقاسمة وتحديد التحديات التي ستواجهها عملية التوفيق بين الفوارق الثقافية.

التفاعلات الثقافية

ليست الثقافات كيانات ساكنة منكمشة على ذاتها. وتتمثل إحدى العقبات الأساسية في وجه الحوار بين الثقافات فيما اعتدنا عليه من التفكير في الثقافات باعتبارها ثابتة وكأن تصدعات أرضية عميقة تفصل بينها. ويقوم أحد الاعتراضات الرئيسية على نظرية صموئيل هنتنغتون حول "الصدام بين الحضارات" على كونها تفترض مسبقاً وجود انتماء وحيد وليس انتماءات متعددة بين المجتمعات البشرية، ولا تراعي الترابط التكافلي والتفاعلي الثقافي فيما بينها. فوصف الفوارق بين الثقافات باعتبارها تصدعات أرضية عميقة يعني تجاهل مسامية الحدود الثقافية والإمكانات الخلاقة لدى الأفراد الذين تحيط بهم هذه الحدود. والثقافات كالأفراد توجد ضمن علاقتها بغيرها.

وفي مختلف مراحل التاريخ، يجد التداخل والتشابك بين الثقافات تعبيراً عنه في أشكال وممارسات ثقافية مختلفة، من الاستعارات والتبادلات الثقافية (طريق الحرير) إلى فرض الثقافات عن طريق الحرب والفتوح والاستعمار. على أنه حتى في حالة العبودية، وهي حالة متطرفة، تطرأ تبادلات يتم عبرها تمثُّل الثقافة المهيمنة لعمليات تقبُّل متحفظة معينة لثقافة الآخر. واليوم، وعلى الصعيد النظري على الأقل، أدى الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان إلى التمكن من التفكير في قيام تبادلات حقيقية على أساس المساواة بين جميع ثقافات العالم.

وتنشأ بسبب عمليات العولمة لقاءات واستعارات وتبادلات ثقافية أكثر انتظاماً. وهذه الصلات العابرة للثقافات لديها الامكانية للقيام بدور عوامل قوية ميسّرة للحوار بين الثقافات. ومن شأن إعادة التفكير في تصنيفات الفئات الثقافية والاعتراف بتعدد مصادر هوياتنا أن يساعد على تحويل التركيز عن "الفوارق" باتجاه قدرتنا المشتركة على التطور والتغير من خلال التفاعل. ولمعرفة التاريخ وفهم القواعد الثقافية أهمية حاسمة في التغلب على القوالب النمطية الثقافية على طريق الحوار بين الثقافات.

▶ جسر موستار المعاد بناؤه بعد الحرب في البوسنة

القوالب النمطية الثقافية والتعصب

في حين أن القوالب النمطية الثقافية ترسم الحدود الفاصلة بين مجموعة ما من جهة و"الآخر" الغريب من جهة أخرى، فإنها تحمل معها خطر توقف الحوار عند عقبة الفوارق وإمكانية أن تولّد الفوارقُ التعصبَ. والثقافات التي تنتمي إلى تقاليد حضارية مختلفة ميّالة بشكل خاص إلى تعريف كل منها للأخرى من خلال القوالب النمطية.

والتوترات بين الثقافات كثيراً ما تهيمن عليها نزاعات الماضي المتبقية في الذاكرة، والتفسيرات المتعارضة لأحداث خلت، والمنازعات بين القيم – وخصوصاً القيم الدينية. ويبقى الحوار، حيثما لا يمتنع بالرغبة في السيطرة والهيمنة، هو مفتاح التغلب على تلك العداوات العميقة الجذور وإجهاض تعبيراتها السياسية التي كثيراً ما تتسم بالعنف. ويكمن التحدي الثقافي الذي يواجهه كل مجتمع متعدد الثقافات في التوفيق بين الاعتراف بالخصائص الثقافية وحمايتها واحترامها من جهة وبين تأكيد القيم المشتركة عالمياً والناشئة عن التفاعل بين هذه الخصائص الثقافية، والترويج لهذه القيم، من جهة أخرى. وفي سياق العمل على مواجهة هذا التحدي، يمكن للتوترات بين الهويات المختلفة أن تصبح القوة الدافعة لتجدد الوحدة الوطنية على أساس فهم التماسك الاجتماعي باعتباره تكاملاً بين مكوناته الثقافية المتنوعة.

▲ قافلة جمال في مينغشا شان في دونهوانغ بالصين

▼ السامبا دي رودا دي ريكونكافو دي باهيا في البرازيل

▲ مسلمون يؤدون الصلاة في جاكارتا بإندونيسيا

تحديات الحوار في عالم متعدد الثقافات

يعتمد الحوار بين الثقافات إلى حد بعيد على كفاءات التعامل بين الثقافات، وهي تعرّف بأنها مجموعة القدرات اللازمة للتفاعل بصورة مناسبة مع أولئك المختلفين عنك. هذه القدرات تتعلق بالتواصل أساساً، بيد أنها تنطوي كذلك على إعادة تشكيل منظوراتنا وفهمنا للعالم؛ فالأمر لا يتعلق بالثقافات بقدر ما يتعلق بالناس – من أفراد وجماعات بما لديهم من تعقيدات وولاءات متعددة – الذين يشاركون في عملية الحوار.

فما يقرر النجاح في الحوار بين الثقافات ليس معرفة الآخرين بل القدرة الأساسية على الاستماع والمرونة المعرفية والتعاطف والتواضع وحسن الاستقبال. وعلى هذا، يجري العمل على إطلاق مبادرات عديدة تهدف إلى تعهّد الحوار والتعاطف بين الشباب من

يقتضي الحوار بين الثقافات تمكين جميع المشاركين فيه من خلال بناء القدرات ومن خلال مشروعات تعزز التفاعل دون إضاعة الهوية الشخصية أو الجماعية

مختلف الثقافات، بدءاً من المشاريع المدرسية وحتى برامج التعليم والتبادل التي تشمل أنشطة تشاركية ثقافية وفنية ورياضية. فالفنون وأشكال الإبداع تشهد بصورة خاصة على عمق العلاقات بين الثقافات ومرونتها وعلى أشكال ما تجسده من إثراء متبادل. كما تساعد على التغلب على الهويات المنكمشة والترويج للتعددية الثقافية. وعلى غرار ذلك، يمكن للممارسات والمناسبات المتعددة الثقافات من قبيل التواصل الشبكي في سياق "المدينة العالمية" والمهرجانات والاحتفالات الثقافية أن تساعد على تجاوز الحدود من خلال خبرات المشاركة والتسلية الحضرية.

في مختلف مراحل التاريخ، تسبب التباين في الذكريات مصدراً لكثير من النزاعات. ومع أن الحوار بين الثقافات لا يمكنه أن يأمل أن يطمح لوحده جميع النزاعات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن أحد العناصر الأساسية في إنجاحه هو بناء أساس مشترك للذكريات من خلال الاعتراف

▲ الإنشاد المتعدد الأنغام والرقصات والطقوس التقليدية في منطقة الشوبلوك ببلغاريا

◄ رجل في نيامي بالنيجر

بالأخطاء وبفتح باب الحوار حول الذكريات المتعارضة. ويمكن أن يكون لوضع رواية سردية تاريخية مشتركة أهمية أساسية في استراتيجيات منع النزاع واستراتيجيات فترة ما بعد النزاع للتخفيف من حدة "الماضي الذي لا يزال حاضراً". وتعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا وعمليات المصالحة الوطنية في رواندا من أمثلة الآونة الأخيرة على التطبيق السياسي لاستراتيجية الإبلال هذه. وإبراز "أماكن الذكرى" من قبيل سجن روبن أيلند في جنوب أفريقيا وجسر موستار في البوسنة وتمثالي بوذا في باميان بأفغانستان يدلل بالشكل نفسه على أن ما يميزنا يمكن أيضاً أن يكون مصدراً لوحدتنا إذ يؤكد على إنسانيتنا المشتركة.

التمكين

يلتقي الترويج للحوار بين الثقافات مع نهج "الهويات المتعددة" بصورة لها دلالتها. ويتعين أن يُنظر للحوار لا بصفته إضاعة للذات بل باعتباره يعتمد على معرفة الذات وعلى القدرة على التنقل بين الأطر المرجعية. وهو يقتضي تمكين جميع المشاركين فيه من خلال بناء القدرات ومن خلال مشروعات تسمح بالتفاعل دون إضاعة الهوية الشخصية أو الجماعية. كما يتطلب ذلك تبيُّن الطرق المتمركزة حول الذات والتي دأبت الثقافات السائدة على السير بها غالباً، فضلاً عن إتاحة المجال لنظم في التفكير تعترف بأشكال المعرفة "الظاهرية" و"الباطنية" معاً. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا الصدد عملية رسم خرائط المجتمع المحلي، التي حقق الكثير من النجاح في المساعدة على تمكين الشعوب الأصلية دولياً من استعادة حقوقها في أراضي وموارد الأجداد وفي التنمية على أساس تقريرها لمصيرها.

ومن العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تقبل الأصوات الجديدة في ميدان الحوار بين الثقافات إخضاع المرأة الواسع الانتشار لتفسيرات للتقاليد الثقافية والدينية يهيمن عليها الذكور. ففي كثير من السياقات الاجتماعية، يوجد للمرأة دور متميز تؤديه في الترويج للتنوع الثقافي، لأن المرأة في كثير من الأحيان هي "حاملة القيم" في عملية نقل اللغة والقواعد الأخلاقية ونظم القيم والمعتقدات الدينية والأنماط السلوكية. ولانعدام المساواة بين الجنسين أبعاد متعددة وهو يتفاعل بصورة خفية مع أشكال عدم المساواة العرقية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ويكمن مفتاح النجاح في الحوار بين الثقافات وبين الأديان في الاعتراف بالمساواة في الكرامة بين المشاركين. ويفترض هذا الاعتراف بما لديهم من أشكال متنوعة للمعرفة ومن طرائق التعبير والعادات والتقاليد، واحترامها، كما يفترض بذل الجهود لخلق سياق ثقافي محايد للحوار يمكن المجتمعات من التعبير عن نفسها بمنتهى الحرية. ويصدق هذا بصورة خاصة في الحوار بين الأديان. ويشكل الحوار هذا بعداً حاسماً من أبعاد التفاهم الدولي وبالتالي من أبعاد تسوية النزاع. والحوار بين الأديان الذي يهدف إلى التوفيق بين مختلف وجهات النظر يمضي إلى ما هو أبعد من التبادلات المؤسسية بين شخصيات نافذة أو تمثيلية، إذ أن عليه أن يعمل على الجمع بين مختلف أنواع التبادلات، بما في ذلك من خلال الشبكات غير الرسمية المحلية والأهلية، وأن يُشرك شركاء جدد، ولا سيما من الشعوب الأصلية والنساء والشباب.

الجزء الثاني:

حملَة التنوع الثقافي الرئيسيون

في حين أن الأنشطة الإنسانية جميعها عملياً تؤثر على التنوع الثقافي، فإن آفاقه ترتبط بصورة متزايدة بمستقبل اللغات، والتعليم، ومضمون الاتصال والمضمون الثقافي، والإبداع والسوق. وتُستكشف هذه الميادين الأربعة في أربعة فصول بغية تحديد الاتجاهات والعوامل التي تؤثر على حالة التنوع الثقافي وتحسين الأجندات السياسية لديها في سياق مواكبة الحقائق الواقعة في عالم اليوم.

راوي قصص يروي قصة أمام جمع من الناس في ساحة جامع الفنا في مراكش بالمغرب

الفصل ٣: اللغات

تربط اللغات بين تجاربنا وبيئاتنا الفكرية والثقافية وطرائق لقائنا بالمجموعات البشرية ونظم قيمنا وقواعدنا الاجتماعية وشعورنا بالانتماء، سواء بصورة جماعية أو شخصية. ومن منظور التنوع الثقافي، يعكس التنوع اللغوي تكيف المجموعات البشرية الخلاق مع بيئاتها الطبيعية والاجتماعية المتغيرة. وبهذا المعنى، لا تُعتبر اللغات مجرد أداة للاتصال، فهي تمثل نسيج التعبيرات الثقافية نفسه وهي الحامل للهوية والقيم ورؤى العالم.

ديناميات اللغة اليوم

يعتقد علماء اللغة أن نسبة كبيرة من لغات العالم يرجّح أن تندثر خلال هذا القرن. فنصف اللغات الموجودة اليوم – ويقدر عددها بين ٦ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ لغة – يتكلم بها أقل من ١٠ ٠٠٠ شخص، ويقال إن لغة واحدة من هذا النوع تختفي كل أسبوعين. وفي حين أن نمو لغات التفاهم (الانجليزية خاصة) المرتبطة بعمليات العولمة يخلّف آثاراً كبرى على اللغات في مختلف أنحاء العالم، فإن اللغات تتغير استجابة لشروط سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لا تعدّ و لا تحصى، كما أن الآثار التي تخلفها العولمة على التنوع اللغوي بعيدة عن البساطة وكثيراً ما تكون متناقضة. وفي كثير من الحالات لا يجري التحول من لغات الأقليات باتجاه الانجليزية بل باتجاه لغات منافسة ولهجات إقليمية أخرى، مما يوحي بأن الاستخدام الواسع الانتشار للانجليزية قد يقتصر على غايات محددة من قبيل المعاملات والتواصل الوظيفي. كما أن العولمة شجعت على اتباع نُهج هجينة أكثر تعددية إزاء الانجليزية، مما يكشف عن طرق شديدة التعقيد للتفاعل بين اللغة والهوية والعلاقات وعن كيفية تكييف المتكلمين لأشكال لغوية متأصلة وفقاً لسياقات ثقافية جديدة ولأغراض جديدة.

وقد تعرضت مجتمعات لغوية كثيرة للتشتت في مختلف أنحاء العالم بسبب الهجرة أو التوسع الاستعماري أو نزوح اللاجئين أو الانتقال لأسباب مهنية. ومع تزايد تعدد أشكال الروابط بين اللغة والمكان، تصبح أنماط التواصل شديدة التنوع وتتسم بتبدل القواعد والتعددية اللغوية واختلاف امكانيات الاستقبال والإنتاج باللغات أو اللهجات المتباينة، كما تتميز بخليط من المهارات الكاملة والجزئية والمختصة. وبهذا الشكل، تتمكن الشبكات المتوسعة باستمرار، والمستندة إلى الهواتف النقالة والانترنت السريعة وغير ذلك من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من خلق أشكال جديدة من الاجتماع البشري لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها ومرونتها، فهي تشمل المدن والدول والثقافات. هذه الأشكال تصنع بدورها أشكالاً وممارسات لغوية جديدة ترتبط بهويات ثقافية جديدة توسّع من الحدود القائمة بين المجلات العامة والخاصة وبين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية، بل وتعيد رسم هذه الحدود.

رواة القصص الملحمية في قيرغيزستان

اللغات والهويات

على الرغم من تعقد العالم المعاصر، فإن كثيراً من اللغات تبقى ذات "مجال ضيق" ومحددة بالثقافة إلى حدّ كبير. وتتكيف اللغات مع الأوضاع الايكولوجية المحددة، شأنها في ذلك شأن الأنواع في الطبيعة؛ كما أن لها تاريخيتها، على غرار الآثار الثقافية. وتؤدي اللغات وظيفة هامة في رسم الحدود بين مختلف المجموعات الاجتماعية؛ وعند اختفاء لغة ما، فان استرجاعها أصعب بكثير من استرجاع أي من المحددات الأخرى للهوية. وتمارس اللغات المهيمنة سلطة اجتذاب المتكلمين بلغات الأقليات. فالشباب خصوصاً يميلون إلى إلباس هويتهم لباس لغات الأكثرية المستخدمة لأغراض التواصل. وينعكس هذا عبر الأجيال المتعاقبة في ضياع كثير من اللغات العامية، مع ما كانت تجسده من تنوع ثقافي. إضافة لذلك، ترتبط اللغات التقليدية بما يقابلها من نظم ايكولوجية، مما يعني أن ضياعها يؤثر كذلك على التنوع البيئي والايكولوجي.

وهناك حاجة حيوية، من هذا المنظور، لحماية اللغات ذات الأهمية المحلية والترويج لها، مع مساندة تعلم اللغات العامية التي تمكن من التواصل السريع ومن تبادل المعلومات.

تحديات تقييم اللغة وتنشيطها

يعتبر كثيرون أن حيوية اللغة معيار يقاس به التنوع الثقافي نظراً لأن الجوانب الرئيسية في الثقافة الإنسانية جميعها عملياً – من تصنيف القرابة إلى الدين – إنما تعتمد على اللغة في تناقلها. بيد أن اللغة لا تعادل الثقافة. وهناك حالات عديدة تستخدم فيها اللغةَ نفسها مجموعاتٌ لديها ممارسات ثقافية ورؤى للعالم مختلفة اختلافاً جذرياً.

تركز النُهج التقليدية لتوثيق التغيرات اللغوية ولتقييمها على علم اللغة أساساً وهي تميل إلى إهمال الوقائع الاجتماعية الاقتصادية والسياقات السياسية. غير أن ضياع اللغة يعتبر شكلاً متأخراً من أشكال الاستنزاف الثقافي وهو يعني بلوغ مرحلة متقدمة تماماً في تراجع الثقافة. وتعتمد الظروف المختلفة المحيطة بصحة اللغة وإمكانات تنشيطها في حال تعرضها للتراجع، على التشكيلات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المحددة التي تنطبق على كل لغة لوحدها، وهي بذلك تتحدى الخروج بتعميمات وإجراء تحليلات عريضة. وفي حين أن كثيراً من النُهج المتبعة اليوم إزاء تنشيط لغات الأقليات وحفظها تعترف بهذه العوامل وتستوعبها، فإن العملية في صميمها تبقى عملية سياسية. والواقع أن العمل النشط لحفظ لغة متراجعة يمكن أن يُفهم باعتباره منافساً لثقافة اللغة التي حلّت محلّها ولقيمتها العملية.

وقد يعود تعرض اللغة للخطر لأسباب خارجية (العولمة والضغط السياسي والمنفعة الاقتصادية) أو داخلية (تعكس موقف المجموعة السلبي إزاء لغتها) أو لأسباب مختلفة خارجية والداخلية كما هو الوضع في معظم الحالات. ويمكن لمكانة اللغة السائدة وهيمنتها في الحياة العامة أن تؤدي بمجموعة ما إلى تخفيض تقديرها للغتها هي. ولذا فإن تنشيط اللغة مرهون في المقام الأول بعودة المجتمع المعني إلى تأكيد هويته الثقافية. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة أن تؤثر ايجابياً على جهود التنشيط هذه، ويتحقق أكبر نجاح في حال مشاركة وسائط الإعلام في الجهد العام.

إن حفظ اللغات الصغيرة يصبّ في مصلحة مجتمعات الأكثرية والأقلية على حدّ سواء. وفي حين أن تدابير حماية لغات الأقليات متضمنة في كثير من الصكوك القانونية الموجودة فعلاً، فإن مسألة الحقوق اللغوية لا تزال خلافية. ويناقش مجلس اليونسكو التنفيذي حالياً امكانية وضع صك جديد يحدد المعايير الخاصة باللغات، كما يناقش مسألة ما إذا كان عليه أن يركز على صون الحقوق اللغوية عموماً أو حقوق مجموعات ضعيفة معينة.

دكان لخدمات الترجمة والرقن في حيدرآباد بالهند ◀

لا تُعتبر اللغات مجرد أداة للاتصال، فهي تمثل النسيج الحقيقي لأشكال التعبير الثقافي وهي الحامل للهوية والقيم ورؤى العالم

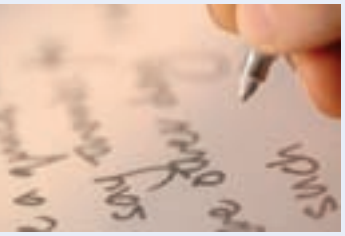

▲ كتب هاري بوتر للمؤلفة جاي كاي رولينغ مترجمة إلى اللغات الإيطالية والألمانية والإسبانية والكاتالانية والتشيكية

تعددية اللغات والترجمة والحوار بين الثقافات

تؤدي تعددية اللغات (أي القدرة على استخدام عدة لغات) وظيفة مزدوجة تتمثل في تيسير التواصل بين أفراد ينتمون إلى ثقافات مختلفة وفي المساهمة في الحفاظ على اللغات المهددة. أما الترجمة فهي تقيم جسراً عبر الفواصل اللغوية الكثيرة التي لا يمكن لتعددية اللغات أن تتجاوزها أو أن تكون متاحة لذلك. والاثنتان من المكونات الضرورية في المجتمع التعددي.

وتمارس اليوم تعددية اللغات في المدارس في كثير من البلدان، حيث تجعل أهداف التربية الوطنية التماسك الاجتماعي من أولويات الاستثمار الوطني في التربية والتعليم. وتعتبر السياسات اللغوية التي تساند تعددية اللغات وتعلم اللغات واللغات المعرضة للخطر أداة لا غنى عنها لتحقيق استدامة التنوع الثقافي على المدى الطويل.

وهناك أوجه خلل كبرى في تدفقات الترجمة في مختلف أنحاء العالم وهي تعكس انعدام التناظر عالمياً في تمثيل الثقافات والشعوب واللغات. ويظهر من البيانات التي جمعتها قاعدة اليونسكو لبيانات الترجمة Index Translationum أن ٥٥ في المائة من إجمالي ترجمة الكتب إنما يقع من الانجليزية، بالمقارنة بترجمة ٦,٥ في المائة من الكتب إلى الانجليزية. فالترتيب الهرمي بين لغات الأكثريات ولغات الأقليات هو الذي يحدد اتجاه تدفقات الترجمة؛ والترجمة من لغات الشعوب الأصلية وإليها تكاد تكون معدومة. وبينما تراجعت الترجمة الأدبية فإن الترجمة التقنية، انطلاقاً من الانجليزية كمصدر لغوي مهيمن، تتزايد في البلدان الصناعية الرئيسية. كما أن نظم الترجمة الآلية تتزايد هي أيضاً، غير أنها لا تزال تخدم أساساً المصدر الرئيسي أو اللغات الهدف. ونظراً لما للترجمة من دور هام في الترويج للتنوع الثقافي، فإن من الممكن التدليل على ضرورة وضع سياسة للترجمة على المستوى العالمي.

وعموماً، فإن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لم يصلا إلا الآن إلى بداية فهم التحولات الاجتماعية التي طرأت في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وإذا كان لنا أن نضمن استمرار قدرة لغات العالم على البقاء، فإن علينا أن نجد الطرق التي تمكننا في أن واحد من هدفي صون التنوع اللغوي بحماية اللغات وتنشيطها، والترويج لتعددية اللغات والترجمة بوضع سياسات على المستوى الوطني ترعى الاستخدام الوظيفي لجميع اللغات في المجتمع. والهدفان هذان متداخلان مترابطان، فالترويج لتعددية اللغات، بما يشمل التعليم باللغة الأم، يشكل كذلك وسيلة لصون اللغات الأصلية والمهددة. وعلى الصعيد الدولي، يترجم هذا إلى نهج له شقّان: (١) حفظ التنوع اللغوي العالمي كواحد من مستلزمات التنوع الثقافي؛ (٢) الترويج لتعددية اللغات والترجمة (بما في ذلك في الإدارة والتعليم ووسائط الإعلام والمجال السيبرني) بغية تعهد الحوار بين الثقافات.

ثمة حاجة إلى حفظ التنوع اللغوي العالمي كواحد من مستلزمات التنوع الثقافي والترويج للتعدد اللغوي والترجمة بغية تعزيز الحوار بين الثقافات

▲ لافتة خارج مدرسة في دار السلام بتنزانيا

الفصل ٤: التعليم

كثيراً ما يناقش التعليم من حيث كونه نقلاً للمعرفة وتطويراً لأفكار موحدة غالباً حول المهارات السلوكية والاجتماعية. على أن التعليم يتعلق أيضاً بنقل القيم – سواء ضمن الحيل الواحد أو بين الأجيال أو عبر الثقافات. ولسياسات حقل التعليم أثرها الكبير على ازدهار التنوع الثقافي أو تراجعه وعليها أن تعمل على الترويج للتعليم من خلال التنوع ولأجله. ويضمن ذلك الحقّ في التعليم من خلال الاعتراف بتنوع احتياجات الدارسين – وخصوصاً من ينتمي منهم إلى أقليات وإلى مجموعات أصلية بدوية – ومن خلال تفعيل تنوع مقابل في الطرائق والمضامين. وفي المجتمعات المتعددة الثقافات والمتزايدة التعقيد، يتعين أن يمكننا التعليم من اكتساب كفاءات التعامل بين الثقافات التي تجعلنا نعيش بسلام مع فوارقنا الثقافية وليس رغماً عنها. ولا يمكن النجاح في تنفيذ المبادئ الأربعة التي حددتها اللجنة العالمية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين – وهي "التعلّم من أجل أن تكون" و"التعلّم من أجل أن تعرف" و"التعلّم من أجل أن تفعل" و"التعلّم من أجل العيش المشترك" – إلا إذا احتل التنوع الثقافي مكاناً له في صميمها.

في المجتمعات المتعددة الثقافات والمتزايدة التعقيد، يجب أن يمكننا التعليم من اكتساب كفاءات التعامل بين الثقافات التي تجعلنا نعيش بسلام مع فوارقنا الثقافية وليس رغماً عنها

▲ مدرسة في الهواء الطلق في جنوب أومو بإثيوبيا

▲ رواق مدرسة ابتدائية في هانوي بفيتنام

أهمية المناهج والمضامين التعليمية

إذا كانت المناهج الدراسية موضوعاً على أساس توحيد عمليات التعلّم ومضامينه – متبعاً نهج "قياس واحد للجميع" – فإنه لا يفي باحتياجات جميع الدارسين ولا يستجيب لسياق حياتهم. هذه الفكرة يتزايد وضوحها لدى عدد متنام من البلدان التي تبحث عن مسارات بديلة في نظم التعليم. على أنه لا يزال يتعين أن تُجمَع وأن تُقيّم بصورة منهجية المعلومات المتعلقة بأنواع ما يتلقاه الناس من تعليم في مختلف أنحاء العالم والفوارق بين هذه الأنواع فيما بين البلدان (وأحياناً داخل البلد الواحد).

وباسم التعليم الجيد، الذي يتعين أن يكون في آن واحد ملائما (أي مقبولاً من الناحية الثقافية) ومرناً (أي يتكيف مع المجتمعات المتغيرة)، لا بدّ أن تهدف عملية وضع المناهج إلى زيادة صلة التعليم بالواقع من خلال تعديل عمليات التعلّم ومضمون التعليم وتدريب المعلمين وإدارة المدارس وفقاً لظروف الدارسين. ويتطلب هذا وضع مناهج متعددة الثقافات متعددة اللغات تستند إلى منظورات وأصوات متعددة وتستفيد من تواريخ المجموعات المختلفة في المجتمع كلها ومن ثقافاتها. وينبغي أيضاً لهذا النهج الذي يتعامل بحساسية مع تنوع الدارسين أن يتضمن تدابير خاصة للوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة لتحسين البيئة

المدرسية والتعليمية، وخصوصاً للبنات. ويتمثل الهدف النهائي في التمكين من حيث الترويج لحقوق الإنسان وتعزيز المواطنة الديمقراطية والنهوض بالتنمية المستدامة. ولا يتطلب تطوير تعليم يتسم بالحساسية الثقافية مجرد وجود اختصاصيين في الموضوع بل كذلك وجود معلمين يتمتعون بمعرفة الفوارق الثقافية وبالحساسية تجاهها. وقد أدت الرغبة في الترويج لمناهج تدريسية ملائمة لمختلف فئات جماهير الدارسين إلى تنوع غير مسبوق في الوسائط والطرائق التعليمية – ليس أقلها في القطاع الخاص وأحيانا بالشراكة مع منظمات غير حكومية.

وتتبدى فوائد النُهج المتعددة اللغات التي تستند إلى اللغة الأم على جميع مستويات التعليم النظامي وغير النظامي في عدد من البلدان النامية في التعليم الابتدائي. فالبرامج التعليمية بلغتين لها أهميتها في معظم سياقات التعلّم ولها فائدتها في تحسين نوعية التعليم وتوسيع الفرص التعليمية للمجموعات المهمشة والتي لا تتلقى خدمات كافية، بما في ذلك مجموعات المهاجرين. وفي حين أن معظم البلدان لا تزال بعيدة عن بلوغ أهداف تدريس اللغات الوطنية والمحلية/الإقليمية والدولية في مناهجها الرسمية (الأمر الذي يبرزه تحليل جداول ساعات تدريس اللغات)، فإن لهذا الهدف أهمية حاسمة لحفظ التنوع اللغوي وللتطور الفكري معاً.

المجتمعات الآخذة في التعلّم و الحق في التعليم

إن النهوض بالحق في التعليم، وفق ما أكدته مبادئ "التعليم للجميع"، وحماية التنوع الثقافي، والترويج له، كلها تجعل من التعددية مطلباً تعليمياً مركزياً، وهو ما يتعارض مع الاتجاه نحو جعل النظم التعليمية مصدراً للتوحيد. فالفشل في مراعاة أشكال التعلّم غير السائدة (منها مثلاً معرفة الشعوب الأصلية بإدارة الموارد)، واقترانه بقيود سوق العمل، إنما يخاطر بتهميش تلك الفئات السكانية التي ينبغي للتعليم أن يعمل على تمكينها.

وعلى الرغم من تزايد الاعتراف بأهمية تنوع المعرفة (بما في ذلك المعرفة المحلية والأصلية)، فإنه لا يزال الاعتقاد شائعاً بنظريات وتنظيرات مجردة من القيم ولا علاقة لها بالأوضاع الاجتماعية التي نشأت فيها. وطالما أن التفكير التعليمي السائد يعتبر العلم عالمياً، فإن المعرفة "التقليدية" وغيرها هي أميل إلى البقاء مجتزأة مختزلة. ومع ذلك فإن الاستراتيجيات التي تروج

إن عدم مراعاة أشكال التعلّم غير السائدة من شأنه أن يؤدي إلى تهميش تلك الفئات السكانية التي ينبغي للتعليم أن يعمل على تمكينها

▶ فتاة من السكان الأصليين في الصف في أورينوك العليا بفنزويلا

للاعتراف بأشكال المعرفة التقليدية وحتى بأشكالها الضمنية، يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة لحفظ المجتمعات الضعيفة مع التوسع في الوقت نفسه في نطاق المعرفة 'السائدة'. ويتزايد الاعتراف على صعيد المجتمع الدولي بأن طرق التعلّم التقليدية والعملية يمكن أن تكون على درجة من الكفاءة توازي كفاءة النُهج التعليمية الغربية. فرواة القصص مثلاً يسهمون في حيوية الثقافات الشفوية، بينما يمكن لاستراتيجيات محو الأمية أن تخفض بصورة غير محبذة من قيمة هذه الثقافات. ومن الفوائد الأخرى أن التعليم غير النظامي والأصلي يمكن أن يسهم في أشكال للتعلّم أكثر تشاركية، وهي أكثر قدرة على التكيّف مع أنها ليست على نفس الدرجة من التحليل. وهناك الكثير مما يمكن للتعليم أن يكتسبه من نُهج التعلّم التعددية هذه، مما يذكرنا بأن الحق في التعليم يسير جنباً إلى جنب مع حق الأبوين في "اختيار نوع تربية أولادهم" (الاعلان العالمي لحقوق الإنسان).

التعلّم التشاركي وكفاءات التعامل بين الثقافات

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه التعلّم طوال الحياة في المجتمعات المتعددة الثقافات في قدرتنا على تعلم كيفية العيش معاً. وعلى هذا فإن التعليم المتعدد الثقافات ينبغي أن يُستكمل بالتعليم فيما بين الثقافات. ومن شأن تعليم الآداب والعلوم الإنسانية والأنشطة المتعددة الوسائط والمتاحف والسفر أن تساعد كلها على تطوير القدرات النقدية التي لا غنى عنها في التصدي لوجهات النظر الوحيدة الطرف، والتكيف مع بيئات اجتماعية متباينة ثقافياً، والاستجابة لتحديات الحوار بين الثقافات. ويتعلق ادراك الناس للتنوع الثقافي بالمناهج والأساليب والمواقف المتبعة أكثر من تعلقه باستيعاب المضمون. إذ لا بدّ من ممارسة التسامح لكي يصبح مهارة من المهارات.

وتستند المبادئ التي قامت عليها اليونسكو إلى الإيمان بأن التعليمَ أساسيٌ لمواجهة الجهل وانعدام الثقة اللذين يشكلان مصدر النزاع بين البشر. ونظراً لأن التحامل يستند، فيما يستند إليه، إلى ما لا نعرفه أو إلى تصورات مسبقة خاطئة، فإن تيسير الانفتاح الثقافي هو مفتاح تعهد الحوار بين الثقافات وإجهاض صدام الجهالات. وتشجع العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الدارسين على أن يعوا ما لديهم من تحيّزات وأن يعيدوا النظر فيما لديهم من افتراضات. ويمكن لإدراج الأديان والمعتقدات العالمية في المناهج الدراسية أن يساعد على تبديد الكثير من أوجه سوء التفاهم التي تجعل العيش معاً مسألة إشكالية. وتعتبر الآداب أداة قوية عالمية لتعزيز التفاهم المتبادل والسلام، وتُعتبر ممارستها

▲ تلميذة في الصف في مدرسة فردوسي في كابول بأفغانستان

أسلوباً قوياً للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين. ويساعد تدريس الآداب على إعادة ربط العمليات العلمية والعاطفية بالحدس – مما يمثل عنصراً أساسياً من عناصر زرع المواقف التي تشجع على الانفتاح بين الثقافات. كما أن من شأن تعليم الآداب أن يساعد على التصدي لمركزية الإثنية والتحيز الثقافي والقولبة النمطية والتحامل والتمييز والعنصرية.

وهكذا، فإن تنمية قدرات التعامل بين الثقافات ينبغي ألا تقتصر على الصفوف المدرسية بل أن تمتد لتشمل 'جامعة الحياة'. ولابدّ من تعزيز الشمول في الصفوف الدراسية والبيئة المدرسية عموماً وكذلك من خلال إشراك الأبوين والمجتمعات المحلية.

▲ صحف من عدة بلدان معروضة للبيع في أكسفورد بالمملكة المتحدة

الفصل ٥: مضامين الاتصال والمضامين الثقافية

مع تحول العالم تدريجياً إلى "قرية عالمية" فإن المشهد الذي يشمل الصحافة والكتب والإذاعة والتلفزيون والسينما والانترنت ومختلف أنواع الأدوات الرقمية يلعب دوراً رئيسياً سواء من حيث إبراز التنوع الثقافي وتسليط الأضواء عليه أو من حيث تشكيل أذواقنا وقيمنا ورؤانا العالمية. على أن من الأهمية بمكان أن ننظر في مدى ما تقوم به أشكال التعبير هذه من ترجمة لواقع التنوع الثقافي وتعقّده وديناميته. ففي حين أن الوسائط الجديدة تيسّر دون شك وصولنا إلى التنوع الثقافي وتخلق فرصاً أكبر للحوار بين الثقافات ولتعدد الأصوات، فإن أوجه انعدام التناظر التي تنطوي عليها الفجوة الرقمية تستمر في الحد من امكانيات الدخول في تبادل ثقافي حقيقي. أضف إلى ذلك أن الكم الهائل من الخيارات وتنوعها وما تجسده من تحديات ثقافية يمكن أن يؤدي إلى مختلف أشكال الانعزالية الثقافية والانطواء.

العولمة والاتجاهات الإعلامية الجديدة

في عام ٢٠٠٦، ولّدت الصناعات الإعلامية والثقافية أكثر من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، وبلغت قيمتها نحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي، أو ضعفي مجموع واردات السياحة الدولية (المقدرة بمبلغ ٦٨٠ بليون دولار أمريكي). وفي تسعينيات القرن الماضي، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شهد الاقتصاد الثقافي والإبداعي معدل نمو سنوي يعادل ضعفي معدل النمو في صناعات الخدمات وأربعة أضعاف معدل النمو في الصناعات التحويلية. وشهدت السنوات الأخيرة تركزاً للنفوذ في يد قلة من الشركات عبر الوطنية المتعددة الوسائط وحفنة من اللاعبين العالميين في ميدان وسائط الإعلام. ومن حيث الوسائط المطبوعة والمسجلة، تسيطر على السوق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتلاحظ اتجاهات مماثلة فيما يتعلق بمنشأ إنتاج المضمون في قطاعات الإذاعة والتلفزيون والأفلام. وفي حالة السينما، فإن الاتجاه العام يتمثل في مقاومة الإنتاج الوطني للوقوف في وجه الأفلام الكاسحة التي تنتجها التكتلات السينمائية الكبرى (مع استثناءين بارزين تمثلهما بوليوود وصناعة السينما الفرنسية المدعومة وطنياً). ولا تزال الغالبية العظمى من البلدان النامية غير قادرة على استغلال قدراتها الابداعية لتنمية هذا القطاع. ومن الأمثلة على ذلك أن نصيب أفريقيا من التجارة العالمية للمنتجات الابداعية لا يزال هامشياً (فهو أقل من ١ في المائة من الصادرات العالمية) على الرغم من كثرة المواهب الابداعية فيها.

على أن المشهد الإعلامي العالمي آخذ في التغير، فقد بدأ بعض البلدان النامية في الظهور، سواء كبلدان مصدرة للمعدات الثقافية والإعلامية أو كبلدان منتجة للمضمون، لتسهم فيما

◄ صحن استقبال محطات السواتل بجانب خيمة جلدية في منغوليا

إن من شأن الارتفاع في توريد المضمون الإعلامي أن يؤدي إلى "تنوع زائف" يحجب واقع أن بعض الناس غير مهتمين بالتواصل إلا مع من يشاطرهم نفس المرجعية الثقافية

يسمى "التدفقات المعاكسة". وخلال الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥ ارتفعت بسرعة صادرات البلدان النامية من المعدات الثقافية والإعلامية، وذلك بسبب استراتيجيات زيادة القدرة على التنافس عالمياً واتساع الطلب على معدات الاتصال. وساعد هذا الاتجاه على نشوء أسواق محلية للمضامين الإعلامية، مع أن هذه الأسواق بقيت محلية إلى حد كبير مما يعزى إلى القيود التكنولوجية وصعوبات التوزيع. علاوة على ذلك، فإن نمو الصادرات الإعلامية من البلدان الحديثة التصنيع وظهور مراكز إعلامية إقليمية جدية والأهمية العالمية لقطاع المنتجات السمعية البصرية في أمريكا اللاتينية (المسلسلات التلفزيونية) وشبكات الأنباء الإقليمية المشتركة والدولية، كلها تُعتبر دلائل مرئية لظاهرة "العولمة من الأدنى" التي تخلق فرصاً جديدة لسماع الأصوات البديلة (الأقليات أو الشعوب الأصلية أو مجتمعات الشتات أو مجموعات المصالح الخاصة).

وبذلك فإن إنتاج مضمون الاتصالات والمضمون الثقافي، وكذلك أنماط توزيعه واستهلاكه، يشهد تغيرات هامة تتميز بالقدرة على الاتصال والنشاط المشترك والتلاقي. وتنشأ في هذا السياق ممارسات ومضامين جديدة – مرتبطة بتطوير بعض المنتجات الأحدث الثقافية والدولية والخاصة بالاتصالات والتي يمكن الوصول إليها عن طريق الانترنت والهواتف النقالة أو غير ذلك من الأدوات المماثلة – تمكّن من نشأة هياكل إنتاجية صغيرة تستهدف الأسواق الصغيرة ومن ظهور نماذج جديدة لخلق المضمون وتسويقه (مضمون يولّده المستعمل). ومع تزايد القدرة على دخول الانترنت، تتبدى في الشبكة العالمية امكانات تقديم دعم كبير لا لمن يعمل على تصحيح أوجه الاختلال بين المحلي والعالمي في السلطة السياسية والقوة الاقتصادية فحسب، بل ولمن يسعى كذلك لردم الفجوات بين المجموعات المتباينة في المجتمع الواحد.

آثار منتجات الاتصالات والمنتجات الثقافية

على أن هذه الفرص الجديدة للتبادلات التفاعلية بين مشاركين من مختلف الخلفيات الثقافية إنما تأتي مقترنة بمجموعة من التحديات الخاصة بها، وهي تحديات تتصل بتجزؤ الجمهور وبالقوالب النمطية وتتطلب تناولها من خلال مبادرات ملائمة في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

والارتفاع في توريد المضمون الإعلامي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في تنوع الاستهلاك. فبعض المستهلكين يفضلون، على ضوء ما يواجههم من كثرة مفرطة في الاختيار، أن يقتصروا على عدد صغير من العناوين أو الموضوعات المألوفة بدلاً من استكشاف ما هو مجهول أو مختلف. وتتسع الهوة الكبيرة بين الأجيال مع ما تؤدي إليه الممارسات الجديدة في استهلاك المضمون الرقمي من أشكال جديدة من التواصل الشبكي الاجتماعي. وتتحدى هذه الممارسات الجهات الفاعلة التقليدية في السياق الثقافي، من قبيل المدرسة والأسرة. فالجمهور يتحول بصورة متزايدة إلى "جمعيات من المعجبين" أو "فرق من المتفرجين" دون أن يكون هناك أي تواصل بين "أعضاء" هذه الجمعيات والفرق، وهم ميالون إلى رفض طرائق التفكير الأخرى. ويمكن أن يؤدي هذا كله إلى "تنوع زائف" يحجب واقع أن بعض الناس غير مهتمين بالتواصل إلا مع من يشاطرهم نفس المرجعية الثقافية.

علاوة على ذلك، فإن محدودية التمثيل في الشبكات الإعلامية وشبكات الاتصال الأكبر تميل إلى الترويج لخلق قوالب نمطية من خلال ما يسمونه في كثير من الأحيان عملية "التميّز عن الآخر"، وهي عملية تميل فيها وسائط الإعلام إلى التثبيت والاختزال والتبسيط وفق ما تُمليه البرامج والقوالب الموحدة. ومن بين الاستراتيجيات الكثيرة المصممة للتخلص من القوالب النمطية يمكن لمبادرات الدراية الإعلامية والمعلوماتية أن تساعد الجمهور على التحلي بالمزيد من الروح النقدية في استهلاكه للمنتجات الإعلامية وأن تساعد كذلك على التغلب على المنظورات الأحادية الطرف. وتُعتبر الدراية الإعلامية جانباً هاماً من جوانب الوصول إلى الإعلام وبعداً شديد الأهمية من أبعاد التعليم غير النظامي: ومن الضروري الترويج لها في أوساط المجتمع المدني

▲ سطوح مدينة في شمال أفريقيا

◄ فتاة تحدث صحفياً ألمانياً عن الحياة اليومية للعاملين في مصانع الثياب في بنغلاديش

والإعلاميين المحترفين كجزء من الجهد الرامي إلى الارتقاء بالتفاهم المتبادل وتيسير الحوار بين الثقافات.

السياسات التي تهدف التنوع الثقافي

تسهم السياسات التي ترمي إلى تعهّد التنوع الثقافي في مضمون الاتصالات والمضمون الثقافي في ازدهار التعددية وتدفق الأفكار بصورة حرة طليقة. ولذا يتعين أن يحتل التنوع الثقافي مكانه في قلب الإعلام الجيد. فهناك قطاعات سكانية كبيرة، من قبيل الفئات المهمشة والأقليات الإثنية، كثيراً ما تكون مغيّبة عن الإعلام، لأسباب منها افتقارها إلى فرص الوصول إلى مراكز التحرير أو الإدارة أو المراقبة في وسائط الإعلام. ولتبني التنوع الداخلي في غرفة إعداد الأخبار، بالإضافة إلى التنوع في الخلفيات الثقافية وفي الجنس ضمن الهياكل الإعلامية، أهمية أساسية في ضمان تنوع ما يجري إنتاجه من مضمون.

وتحقيقاً لذلك، يتعين أيضاً استغلال الممارسات الإعلامية الجديدة والمضمون الذي يولّده المستعمل. فالممارسات الصحافية الابتكارية تنشأ، مثلاً، من خلال تقارير الفيديو المستندة إلى أجهزة نقالة. ويجري اختبار وتشجيع الإعداد الهجين للتقارير عبر الحدود الثقافية والوطنية – من خلال الإنتاج المشترك والإنتاج الجماعي أو من خلال شبكات الإعلاميين المختصين الوطنية والإقليمية والدولية. وتقدم الانترنت امكانية دعم ديمقراطية الاتصالات من خلال مجموعة من المبادرات الثقافية التقدمية التي تلتف على مصادر المعلومات السائدة: بناء الهوية في مجتمعات الشتات؛ هياكل للدعم تدافع عن مصالح ثقافات الأقليات؛ مجتمعات الكترونية ومجموعات نشطاء وتجمعات على الانترنت من ذوي الاهتمامات الثقافية المشتركة.

ويتعين التصدي لثلاثة من التحديات إذا كان لمضمون الاتصالات وللمضمون الثقافي أن يسهما في التنوع الثقافي: وهي تحديات تمثلها متطلبات المحتوى الابتكاري، والتوسع في امكانية الوصول، والتمثيل المتوازن. ويضمن إنتاج المضمون الابتكاري إدخال التنوع الثقافي في الصناعات الإعلامية والثقافية، مقترناً بالتشديد بقوة على المضمون المحلي. أما امكانية الوصول فهي تشمل فيما تشمله التدابير المنسجمة الرامية إلى تخفيف الفجوة الرقمية، وإمكانية حصول الإنتاج والتوزيع على المضمون الابتكاري، وتشجيع استراتيجيات المعلومات والاتصالات الجديدة بضمان تمثيل وجهات النظر المتعارضة في مناقشات الموضوعات جميعها. كما أن التنوع الثقافي يفرض وجود تمثيل متوازن لمختلف المجموعات التي تعيش معاً في البلد المعني، وفقاً لمبادئ حرية التعبير وتدفق الأفكار بصورة حرة طليقة.

يمكن أن يُعتبر الإبداع الفني وجميع أشكال الابتكار التي تغطي مختلف جوانب النشاط البشري مصادر أولية للتنوع الثقافي

▲ دمى الماتريوشكا الروسية

الفصل ٦: الابداع والسوق

ينظر هذا الفصل في العلاقات المتداخلة بين التنوع الثقافي ومجموعة عريضة من الأنشطة بدءاً بالخلق الثقافي، ومروراً بإضفاء الصبغة التجارية على أشكال التعبير الثقافية، وحتى التأثيرات الأوسع للثقافة على الأعمال والسوق. ويكمن خلف ظاهرة العولمة الدافع الخلاق القائم في جذر التنوع الثقافي وهو مفتاح تحليل الوضع الراهن لثقافات العالم. وبالفعل، فإن التنوع الثقافي لا يمكن أن يُحفظ إلا إذا اغتذت جذوره على الدوام باستجابات ابتكارية للبيئة السريعة التغير. وبهذا المعنى، يمكن أن يُعتبر الخلق الفني وجميع أشكال الابتكار التي تغطي مختلف جوانب النشاط البشري مصادر أولية مبدعة للتنوع الثقافي. وبذلك، فإن الابداع أساسي للتنوع الثقافي الذي يقود بدوره إلى الابداع.

الخلق الفني و الاقتصاد الابداعي

من الأهمية بمكان أن نتجنب فكرة الإبداع المتمركزة حول الإثنية. فالإبداع ينبغي أن يُفهم باعتباره يشمل كل الإنتاج المادي الذي يعطي به الإنسان معنى لوجوده. وتختلف حدود 'الفن' إلى حدّ كبير بين الثقافات، مما يعكس التباين في الرؤية وكذلك في المواد والتقنيات المتاحة أمام المجتمعات المعنية. وقد تميز النصف الثاني من القرن العشرين بتنوع كبير في الأذواق والأماكن والأسواق في عالم الفن وبنمو التبادلات الفنية في مختلف أنحاء العالم. ومن منظور الممارسات الفنية المعاصرة، فإن العالم ينتقل إلى أشكال من التعبير باتجاه الخارج وهو لم يعد مبنياً على أساس العلاقة بين المركز والأقاليم. وقد أسهم هذا التوسع في الرؤى والتعبيرات الفنية إلى أشكال من الإغناء المتبادل تنعكس في جميع أشكال الابداع الفني. وفي حين أن على السياسة الثقافية أن تكون منفتحة أمام هذه التأثيرات المتبادلة بين الثقافات، فإن عليها كذلك أن تدرك أن هذه الاتجاهات المتعولمة لا تخلو من المخاطر على التنوع الثقافي. فقد يظهر أن الاستعارات أو الأشكال الهجينة التي أدت العولمة إلى ظهورها لا تزيد عن مجرد قوالب نمطية، مثل حال الأسواق الدولية للفن 'الغريب' الذي تنتجه الشعوب الأصلية عندما تعمل كأماكن تكافئ الامتثال الفني للقوالب القديمة.

وينعكس تنوع التقاليد الفنية والتداخل المتبادل فيما بينها في فنون الأداء في تبادلات دولية موضوعية تجري في ميادين المسرح والرقص وفي اتساع جاذبية الموسيقى الكلاسيكية الغربية ومصادرها وممارستها. وفي ميدان الموسيقى الحديثة الشائعة، يعمّ التنوع أصنافها وأماكنها المتعددة الثقافات والتي

لا تعد ولا تحصى وكثيراً ما تكون متداخلة فيما بينها. ويكمن الخطر في البوتقة الفنية هذه في تحويل أشكال التعبير الثقافي إلى سلع وفي إحلال مفهوم 'الثقافة العالمية' محل تنوع أشكال التعبير الثقافي. وقد أدت العولمة والتكنولوجيا إلى تغيير نصيب الفنان المبدع بطرحهما بقوة لم يسبق لها مثيل للسؤال الأبدي المتعلق بكيفية بلوغ التوازن بين الابداع الفني المحض والوقائع الاقتصادية الصارمة. فالمكافآت المالية المتاحة من خلال بيئة التجارة المتعولمة تُميّل من كفة الاعتبارات الاقتصادية، مما له آثاره الهامة على التنوع الثقافي. وفي الموسيقى الحديثة الشائعة، يشجع انعدام التناظر في التدفقات الثقافية الفنانين المحليين على استغلال مواهبهم الابداعية في سوق تتزايد عالميتها، مما يضاعف من عمليات التأقلم الثقافي في مختلف أنحاء العالم. وهناك اتجاهات مماثلة تشهدها الفنون البصرية واللدنة، حيث البلدان الخمسة المصدّرة الأولى جميعها من الغرب (باستثناء الصين)، وحيث تحبذ السوق التي يسيطر الغرب عليها الفنانين الغربيين. كما يتعين التشجيع على تبادل الفنانين وتداول أعمالهم وتيسير ذلك.

وفي حين أن لغة الأدب تمثل نوعاً من الحواجز أمام التأقلم الثقافي، فإن آداب اللغات العامية الرئيسية يتمتع بميزة هامة من حيث الانتشار الثقافي. ويتوفر عامل تصحيح لهذا الاتجاه له قيمته من خلال عدد من الجوائز الأدبية المخصصة للأعمال الأجنبية المترجمة، مما تقدمه مؤسسات من قبيل المكتبة الرقمية العالمية التي أطلقت مؤخراً، وهي مشروع تعاونت فيه اليونسكو مع مكتبة الكونغرس الأمريكية ويمكن من اتاحة مواد مرجعية أولية من مختلف ثقافات العالم.

الفنون الحرفية والسياحة الدولية

يشارك في الاستهلاك الثقافي اليوم جمهور عريض متزايد وهو يغطي نطاقاً من أشكال التعبير والتجارب الثقافية يتسع باستمرار. والفنون الحرفية والسياحة كلاهما – الأولى بإعطاء الشكل الفني لموضوعات الزينة وللموضوعات المنزلية، والثانية بالتمكين من الوصول إلى تنوع الثقافات في بيئتها الطبيعية – تبيّنا التوتر بين الأصالة والنزعة التجارية، وهو توتر مركزي في عملية حفظ التنوع الثقافي والترويج له.

ويُعتبر إنتاج الفنون الحرفية شكلاً هاماً من أشكال التعبير الثقافي، وهو يشكل بصورة متزايدة مصدراً للدخل والعمالة في كثير من أنحاء العالم. وقد أصبحت الفنون الحرفية جزءاً من شبكة عالية التنظيم من الرابطات المهنية ومنظومات التجار والبنوك، مما يحول الاقتصاد الحرفي التقليدي بجعله يلبي احتياجات السوق العالمية. على أن العمل الحرفي الذي يبقى مخلصاً لتقاليده يجسد شكلاً فلسفياً تتميز به الثقافة التي يأتي منها. ويمكن للإنتاج الكبير أن يُفقر العمل الحرفي بقطع صلته بجذوره الابداعية. وقد كان لإغراق الأسواق التقليدية بالمنتجات الصناعية الغربية أثر خطير على الاقتصادات الحرفية. ومما له أهمية مماثلة ضمان مردود عادل على المنتجات الحرفية وحفظ المعرفة العملية التقليدية، ويمكن التدليل على وجوب صون الإنتاج الحرفي بموجب الأحكام الخاصة بالحماية القانونية للفنون الشعبية (الفولكلور).

▲ سائحان يقفان مع امرأة من هنود أمريكا الجنوبية

▶ الحرف الخشبية من طراز زافيمانيري في مدغشقر

ويعتمد الترويج للتنوع الثقافي إلى حدّ كبير على دعم المشروعات التجارية التي تتكيف مع السياقات الثقافية والقيود الاقتصادية المحلية. وقد شهدت عمليات القروض الصغيرة – وهي تستند إلى آليات الاقتصاد التجاري مع الاستفادة في الوقت نفسه من البنى التعاونية في المجتمع المعني – نجاحاً كبيراً في هذا المجال، ولا سيما في البلدان النامية.

وتلعب السياحة دوراً هاماً من حيث كونها تجمع بين مبادرات تستهدف الربح وبين الترويج للحوار بين الثقافات. وبعد عقود مما يدعى السياحة الجماهيرية، نشاهد اليوم تجدداً في السياحة

تمثيل للسيدة مريم العذراء في متجر للهدايا التذكارية في لورد بفرنسا

بحثاً عن الأصالة تدفعه الرغبة في اكتشاف أناس آخرين في بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية. ويمكن للسياحة التي يُطلق عليها اسم 'السياحة الثقافية'، والتي تشمل أشكال السياحة الدينية والسياحة المرتبطة بمواقع التراث العالمي، أن تساعد على الترويج للتفاهم الثقافي من خلال رؤية الآخرين في بيئتهم الطبيعية وإضفاء عمق تاريخي على الثقافات الأخرى. كما يمكن لإشراك المجتمعات المحلية في هذه العملية أن يساعد على زرع الشعور المعزز لديها بقيمتها الذاتية وأن يسهم في التنمية المستدامة. على أن نتائج هذا الاتجاه الجديد في السياحة تبقى مختلطة حتى الآن، لأن السياحة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى "اضفاء صفة الغرابة" على الفوارق الثقافية، مما يختزل أشكال التعبير والممارسات الثقافية في عروض فولكلورية منفصلة عن سياقها الفعلي ومعناها الحقيقي.

أعضاء فريق أعمال متعدد الإثنيات يضمون أيديهم بعضها إلى بعض

فن الشارع في ريو دي جانيرو بالبرازيل

أغطية إكوادورية

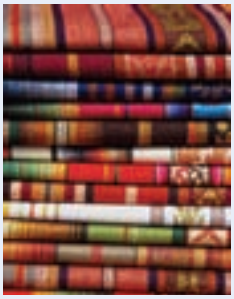

التنوع الثقافي وعالم الأعمال

في سياق إضفاء الصفة الدولية على الأسواق، أصبحت قدرة الشركات على الاستجابة لتحديات التنوع الثقافي بحشد مواردها عاملاً أساسياً من عوامل النجاح الاقتصادي. ومن الضروري، فيما يتعلق بوضع المفاهيم وصور العلامات التجارية واستراتيجيات التسويق، بل وهياكل الشركات وملاك موظفيها، أن يؤخذ التنوع الثقافي في الاعتبار في العمليات التجارية على الصعيد العالمي.

ويتزايد لدى الشركات المتعددة الجنسيات إدراك فوائد تنويع منتجاتها وإعدادها وفق متطلبات فئات الزبائن المتباينة، بحيث يمكنها دخول أسواق جديدة وتلبية توقعات الزبائن المحليين. أما الجهود الرامية إلى الحدّ من هذه التوجهات التجارية من خلال تسويق علامات تجارية منافسة بأسماء مختلفة ذات تداعيات محلية فإنها لا تؤدي إلا إلى الترويج لـ "إضفاء صفة عالمية" على أصناف عمومية. وتعمد بعض الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستناد في صورتها إلى جمع من المحلي والعالمي. ويتعين من الناحية العملية أن يأخذ المنتَج الشروط والأفضليات المحلية في اعتباره حتى عندما تكون العلامة التجارية نفسها دولية. وفي الأسواق الناشئة، يتعين تكييف الاستراتيجيات الموضوعة في سياق المجتمعات الاستهلاكية الغربية بحيث تنسجم مع الواقع المحلي، وذلك بدعم من موظفين محليين.

وفي عالم الأعمال المتعولم، يطرأ التواصل المهني بين ثقافات شديدة الاختلاف فيما بينها من خلال الشراكات المتعددة الجنسيات وعمليات الدمج بين الشركات وحالات التنقل. ومديرو اليوم يدركون بصورة متزايدة الحاجة إلى مراعاة العوامل الثقافية بهدف تحسين أداء الشركات. وتتراوح هذه المراعاة من اعتماد مواقف مهنية محايدة ثقافياً إلى التأكيد على منشأ الزملاء المحدد أو ثقافتهم الخاصة. وتهدف ثقافة الشركة إلى ضمان احساس الموظفين بأن زملاءهم يقدرونهم ويحترمونهم، مما ينشئ منظمات متكاملة بصورة أكثر توحيداً عبر المهن المختلفة والمستويات الإدارية الهرمية. ومع التبني المتزايد في الكفاءات الإدارية للقدرة على العمل في سياقات ثقافية شديدة التباين فيما بينها، نشأ منصب 'كبير موظفي التنوع' المكلف بإدارة التنوع ضمن الشركة منعاً لنزاعات يمكن أن تضرّ بالأداء العام للمجموعة.

كما أن التنوع الثقافي أصبح شاغلاً تتزايد أهميته في الدراسات الخاصة بإدارة الشركات، ويُضطلع بالبحوث في هذا المضمار لتقدير الصلة بين التنوع والأداء في سوق تتزايد المنافسة فيها. وتفيد البحوث التي أجريت مؤخراً بوجود صلة ايجابية بين التنوع والأداء المالي والاقتصادي في الشركات المتعددة الجنسيات. وبالفعل، تعمل الشركات على الترويج لـ 'الذكاء الثقافي' الذي يركز على ما يُحتمل من فوائد تتأتى عن تنوع الموظفين، من قبيل زيادة الابداع والابتكار؛ تحقيق المزيد من النجاح في التسويق للأنواع المستهلكين المختلفة؛ وصنع القرارات بصورة شاملة مع تزايد الصفة الدولية في الشركات وتعرضها لمختلف البيئات؛ واختيار الموظفين وتدريبهم بقدر أكبر من العناية؛ وإنشاء هياكل للحوكمة تقيم الجسور بين مخططات ثقافة الشركات المختلفة.

تفيد البحوث التي أجريت مؤخراً بوجود صلة إيجابية بين التنوع والأداء المالي والاقتصادي في الشركات المتعددة الجنسيات

الجزء الثالث

التنوع الثقافي كمصدر لتجديد استراتيجيات التنمية والسلام

يمكن للتنوع الثقافي – المفهوم باعتباره عملية دينامية يمكن داخلها إدارة التغير الثقافي بالصورة الأفضل من خلال الحوار بين الثقافات – أن يصبح أداة فعّالة لتجديد استراتيجيات المجتمع الدولي الموجهة نحو التنمية والسلام، على أساس من احترام حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. والتنوع الثقافي، الذي يُنظر إليه أحياناً على أنه ذو أهمية ثانوية، ينبغي أن يتبوأ مكانته في صميم السياسات الموجهة للنهوض بالتعاون الدولي والتماسك العالمي، بما يتمشى مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

الفصل ٧: التنوع الثقافي: بعدٌ أساسيٌ من أبعاد التنمية المستدامة

على خلاف أحد الافتراضات الشائعة، ليس هناك من مسار محدد مسبقاً لتنمية المجتمع أو نموذج وحيد يتعين أن تتجهً استراتيجيات التنمية نحوه. ففهم التنمية على أنها عملية مستقيمة أحادية الوجهة تستند إلى الاقتصاد وحده، بما يتفق مع النموذج الغربي، أدى إلى تعطيل المجتمعات التي تنتهج سبلاً مختلفة أو تمتثل لقيم مخالفة. ولا يمكن لاستراتيجية التنمية المستدامة أن تكون محايدة ثقافياً: إذ عليها ألا تكتفي بأن تتصف بالحساسية تجاه الثقافات بل أن تستفيد أيضاً من المكاسب الناجمة عن التفاعل الديناميكي بين الثقافات. ولذا فإن نهج التنمية المتصف بالحساسية تجاه الفوارق الثقافية هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه هذا الكوكب ككل.

النهج الثقافي إزاء التنمية

هناك رأي لا يزال سائداً في العالم الصناعي يفترض وجود علاقة سببية بين الثقافة والتخلف أو، إذا أردنا أن نصيغها بعبارة أخرى، بين الأداء الاقتصادي والقيم الثقافية الغربية. على أن تصوراً أوسع للتنمية يتحدى بصورة متزايدة المساواة الضمنية بين التنمية من جهة وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح وتكديس السلع المادية من جهة أخرى. والاستراتيجيات الإنمائية، عندما لا تأخذ التنوع الثقافي في اعتبارها ، تخاطر بإدامة أو مضاعفة العيوب التي يُفترض بها أن تعالجها. فمراعاة العوامل الاجتماعية والسياق الثقافي وكذلك المشاركة المجتمعية في تصميم المشروعات وتنفيذها، كلها عوامل أساسية في جهود التنمية المستدامة. وكما يقول الرئيس الأسبق للبنك الدولي جيمس د. وُلفنسون، «لقد بدأنا في إدراك أن الفعالية الإنمائية إنما تعتمد في جانب منها على 'الحلول' التي تتناغم مع احساس المجتمع بهويته.»

وفي أعقاب وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنموذج التنمية البشرية في التسعينيات من القرن الماضي، تزايد التركيز على إدماج البعد الثقافي في التفكير الإنمائي وفي مشروعات التنمية، وبذلك باتت تُراعى 'شبكات الأهمية' التي يخلقها الناس، والسياق الثقافي الذي توجد فيه المجموعات والجماعات، والتسلسلات الهرمية الاجتماعية وأنماط المعيشة، والأشكال المحلية للاتصال والتعبير. ويضيف الاعتراف بالتنوع الثقافي بعداً حاسماً إلى الاستراتيجيات التي تعتبر أن الاستدامة

تيسر إدماج الركيزة الاقتصادية للتنمية بركيزتيها الاجتماعية والبيئية. وبهذا المعنى، يمكن فهم التنوع الثقافي كبعد أساسي مشترك شامل للتنمية المستدامة كلها.

تصورات الفقر والقضاء على الفقر

تحدد المنظورات الثقافية كيفية فهم الفقر ومعاناته. فكثيراً ما تؤدي طرق التفكير بالفقراء أو طرق تفكير الفقراء بأنفسهم إلى وضعهم في حال من الدونية، تشكل عقبة كأداء تعترض تمكينهم. وتباين أشكال التفكير بالفقر يجعل من الصعوبة بمكان أن نطبق استراتيجية للتعاون الدولي الشامل من أجل القضاء على الفقر. غير أن الفقر يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية ولا يوجد أي مبرر ثقافي مقبول له (باعتباره 'قدراً' أو نتيجة لنظام اجتماعي شامل). ويمكن بالنظر إلى الفقر من الداخل وبالالتزام الواضح بنهج يستند إلى حقوق الإنسان للقضاء عليه، العثور في كثير من الأحيان على حلول محلية بمشاركة المجتمعات المحلية المعنية التي يمكنها نفسها أن تكون هي التي تعثر على طريق للخروج من الفقر. وللنهج الكلي الذي يجمع بين الاستراتيجيات الثقافية والالتزام بحقوق الإنسان مساهمته الكبيرة في التمكين وفي بناء القدرات.

وتكمن نواة نهج التنوع الثقافي في الفكرة القائلة بأن الثقافات هي مسارات تتجه نحو المستقبل. ويقول أرجون أبادوراي إننا "نحتاج إلى تغيير شاسع واسع في طريقة نظرنا إلى الثقافة لكي نخلق علاقة أكثر إنتاجية بين الأنثروبولوجيا والاقتصاد، بين الثقافة والتنمية، في معركتنا ضد الفقر. هذا التغيير يقتضي منا أن نضع المستقبل وليس الماضي في صميم تفكيرنا حول الثقافة." فالمهمة الملقاة على عاتقنا إذن تتمثل في إطلاق "القدرة على التوق والطموح" وفي تمكين الأفراد والجماعات من العمل كوكلاء لبناء تنميتهم بأنفسهم.

وتساعد السياسات الاجتماعية التي تساند التنوع الثقافي على الارتفاع بمستوى تقرير المصير لدى فئات الأقليات المحدودة الدخل والمركز. وإضافة إلى إعادة توزيع الدخل والحصول على الحقوق على قدم المساواة، يتطلب تخفيف حدة الفقر اتخاذ تدابير تضمن أن هذه الفئات يمكنها أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في الميدان العام. وينطوي الخروج من دوامة الفقر على استعادة الشعور بالعزة، مما يستلزم بدوره تقدير التراث غير المادي الذي يعتبر وديعة لدى هؤلاء المعنيين. ويمكن للجهود الرامية إلى تنشيط الفنون الحرفية والترويج للسياحة على أساس المجتمعات المحلية، بالتمسك بمبادئ حركة التجارة المنصفة، أن تساعد على تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الصلة الخلاقة بين الثقافات والتقاليد والحداثة. فالمقصود هو أن تكون استراتيجيات القضاء على الفقر متصلة بالواقع ومقبولة لدى الأهالي المحليين – وهو ما يرجّح أن يطرأ عندما تشدد الاستراتيجيات على الحوار مع المجموعات المعنية وعلى مشاركتها في مبادرات بناء القدرات – بحيث يتحقق تمكينهم من اتخاذ قراراتهم على بيِّنة وبأنفسهم.

امرأة إندونيسية تصنع سلة

إن نهج التنمية الذي يراعي الفوارق الثقافية هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه هذا الكوكب

بحيرة في الصين

طفلان يلعبان في موقع محلي لإلقاء النفايات في مابوتو بموزمبيق

ص ٢٥ جـ: طفل يلقح ضد شلل الأطفال في أفغانستان

هناك الكثير مما ينبغي تعلمه من مهارات الإدارة البيئية المغروسة في المعرفة والدراية المحلية أو الريفية أو لدى السكان الأصليين

◄ مزارع بن من العاملين في إطار التجارة المنصفة يقوم بفرز البذور الطبيعية في مزرعة للبن

▼ جرار تحوي أدوية صينيّة تقليدية في هونغ كونغ بالصين

التنوع الثقافي والاستدامة البيئية

في مسائل تتراوح بين تراجع التنوع البيولوجي وتغير المناخ، يوجد للتنوع الثقافي دور هام، وإن كان لا يُعطى حق قدره، يؤديه في مواجهة التحديات الايكولوجية الراهنة والتكفل بالاستدامة البيئية. فالعوامل الثقافية تؤثر على السلوك الاستهلاكي والقيم المتصلة بالإشراف على البيئة وعلى طرائق تفاعلنا مع البيئة الطبيعية. وهناك الكثير مما يتعين أن نتعلمه من مهارات الإدارة البيئية المغروسة في المعرفة والدراية العملية المحلية أو الريفية أو الأصلية، بما في ذلك استراتيجيات وضع اليد المتعددة الاستخدامات، والإنتاج الصغير ذو الفائض القليل والذي تنخفض الحاجة إلى الطاقة فيه، ونهج الوديعة إزاء الأرض والموارد الطبيعية والذي يتفادى الهدر واستنزاف الموارد. وفي حين أن الشعوب الأصلية، بصفتها الحارس الأمين على آلاف الأنواع والأصناف والعناصر من النبات والحيوان الداجن، يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في استلهام الحلول للمشاكل البيئية المعاصرة، فإن القيود السياسية تحدّ من التقدم نحو مشاركة هذه الشعوب في برنامج عمل نيروبي (٢٠٠٦) المعنون "آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه"، ومدته خمس سنوات.

وتمشياً مع تشديد اليونسكو القديم على أوجه الترابط والتكافل بين الإنسان والطبيعة، هناك اعتراف متزايد بالروابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، مع أن الاثنين تطورا بصورة مختلفة عن بعضهما البعض. وتشمل أوجه التقابل التنوع اللغوي والثقافة المادية والمعرفة والتكنولوجيا وطرائق عيش الكفاف والعلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ونظم المعتقدات. ويبين تجدد اهتمام صناع القرار بمنهجية الربط بين المجتمعات المحلية و"الأراضي الصالحة" ('terroirs') مدى مساهمة الممارسات الثقافية في تنشيط التنوع البيولوجي والزراعي وغير ذلك من أشكال التنوع. غير أن هذين الالتزامين – الالتزام بالتنوع الثقافي والالتزام بأشكال التنوع الأخرى – ليسا متوافقين بالضرورة، وهو ما يظهر من الجدل الذي يمكن أن ينشب محلياً حول صيد الأنواع المهددة.

ونظراً لأن أشكال التعبير والممارسات الثقافية تأتي مقترنة بشروط بيئية، فإن أثر التغيرات البيئية الكبيرة لا بدّ وأن يكون كبيراً بالضرورة. وتشمل النتائج الممكنة عمليات نزوح السكان الواسعة النطاق والتي تشكل تهديداً خطيراً لاستمرارية الثقافات وللتنوع الثقافي. وتشتد حدة الآثار الواقعة على نقل الثقافات في المناطق الريفية ولدى الأقليات المرتهنة بأماكن معينة والمعرضة بالفعل للشدائد. وقد أدى تشكل شبكة رهيبة من المشاكل البيئية التي تهدد استقرار المجتمعات البشرية، إن لم يكن وجودها نفسه، إلى التفكير على نطاق واسع حول محدودية الاستجابة التقنية والعلمية المحض للمستلزمات الايكولوجية وحول إمكان وضع منظور للبيئة المستدامة يستند إلى جملة عريضة من الخبرة والحدس والممارسة الثقافية.

وعلى هذا، فإن هناك حاجة ماسّة لاستنباط أشكال جديدة من التفكير الانمائي ومؤشرات التنمية ومنهجياتها، والترويج لها، بما يركز على المجموعات السكانية التي يتعين للتنمية أن تستهدفها أو أن تستبعدها، وكذلك على كيفية تأثيرها على وضع الإنسان والنسيج الاجتماعي الذي تدخله. وفي هذا الصدد، بدأت 'عدسة اليونسكو للبرمجة الخاصة بالتنوع الثقافي'، في تفعيل مجموعة من القواعد والمعايير ترمي إلى إدراج التنوع الثقافي في السياق العام لتصميم البرامج وتطويرها وتنفيذها.

الفصل ٨: التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية

"لا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحدّ من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي." يسلط هذا الحكم الأساسي من أحكام الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١) الأضواء على التعارض الذي يُثار أحياناً وبصورة مربكة بين التنوع الثقافي وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. فالتنوع الثقافي بعيد كل البعد عن فتح الباب على مصراعيه أمام بعض أشكال المذهب النسبي، فهو والحوار بين الثقافات المقترن به يشكلان السبيل إلى سلام يستند إلى "الوحدة في التنوع". ومن شأن الفهم الكامل للتنوع الثقافي أن يسهم في الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والحوكمة الديمقراطية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً

إن الذين يعتبرون التنوع الثقافي مرادفاً للنسبية مما يجعله يرفض المبادئ العالمية، والذين، على العكس، يعتبرون تطبيق حقوق الإنسان العالمية تدخلاً مفروضاً على القيم أو المعتقدات التقليدية، كلاهما يفترض خطأ أن التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية متعارضان يستبعد كل منهما الآخر. فحقوق الإنسان تأتي من نسيج الثقافات ذاته، وهو ما تعترف به الدول التي وقعت على صكوك حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات عاملان أساسيان من عوامل تعزيز توافق الآراء حول الأساس العالمي لحقوق الإنسان.

وبالفعل، وكما ينص إعلان فيينا لعام ١٩٩٣، فإن التحدي يتمثل في الترويج لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها "بغض النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية [للدول]"، مع العمل في الوقت نفسه على مراعاة "أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية." وينبغي ألا يُنظر إلى التشديد على الأبعاد الثقافية لجميع حقوق الإنسان على أنه ينتقص من العالمية من خلال التنوع بل باعتباره يشجع تمتع جميع الناس، أفراداً وجماعات، بهذه الحقوق. والطريقة الأفضل لإدراج مجموعة من المعايير التي تحمي حقوق الإنسان في سياق ثقافي هي من خلال الحوار والتواصل. وبذلك، فإن للتنوع الثقافي أهمية حيوية للوصول إلى الناس في حياتهم اليومية، فبدون هذا تبقى عالمية حقوق الإنسان مفهوماً مجرداً. وقد عبر عن ذلك بكل وضوح فريق فرايبورغ في إعلان فرايبورغ: من الضروري أن نراعي كل المراعاة 'الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان جميعها عملاً على تعزيز العالمية من خلال التنوع وعلى تشجيع تمتع كل شخص بهذه الحقوق، سواء لوحده أو في مجتمع يشمل الآخرين'.

إن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات عاملان أساسيان من عوامل تعزيز توافق الآراء بشأن الأساس العالمي لحقوق الإنسان

▼ أطفال صغار يلعبون في أليس سبرينغس بأستراليا

إضافة لذلك، لا يمكن أن تنفذ الحقوق المدنية والسياسية بصورة فعالة إلا بضمان المستلزمات الثقافية نفسها التي تُسهم في تفعيل الذات على المستويين الفردي والجماعي. من ذلك مثلاً أن ممارسة حق التصويت مرهونة إلى حدّ ما بتحصيل مستوى أدنى من التعليم على الأقل، من قبيل معرفة القراءة والكتابة. ومعظم هذه المستلزمات الثقافية يمكن أن تُساوى بالحقوق الثقافية التي هي ممكّنة للقدرات. وللحقوق اللغوية أهمية خاصة في هذا السياق نظراً لأنها تمكّن من الحصول على قدرة أساسية في الحقوق الأخرى جميعاً.

على أن الحقوق الثقافية غير مطورة جيداً في القانون الدولي ولا تُذكر إلا فيما ندر في مجموعة الصكوك الدولية. فالإحاطة العامة بالحقوق الثقافية تثير العديد من المشاكل المتصلة بالتعريف وبإمكانية تعارضها أو توافقها مع حقوق الإنسان الأخرى. والمطالبات الجماعية باسم حقوق الإنسان – باعتبارها تجسد النهج المستند إلى الحقوق إزاء الترويج للتنوع الثقافي وحمايته، فما يتصل بالإبداعات الثقافية أو أشكال التعبير الثقافية أو حتى بمجموع الأنشطة المادية والروحية في مجموعة ما – يصعب أن تُترجم إلى حقوق للإنسان. أضف إلى ذلك أن الجهة التي تستطيع أن تكفل ممارسة هذه الحقوق غير محددة أو واضحة. وهناك أخيراً نقاش متواصل حول التوترات القائمة بين الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان الأساسية، من قبيل الحق في المساواة في المعاملة وفي عدم التمييز.

التنوع الثقافي: مؤشرٌ لقياس التماسك الاجتماعي

يطرح التنوع الثقافي اليوم تحدياً رئيسياً بسبب التركيب المتعدد الثقافات لمعظم البلدان. ويشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع على الحاجة إلى تنفيذ سياسات عامة تعترف بالفارق وتنادي بالتنوع وتروج للحريات الثقافية. على أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بحدود إدراكنا للنزاعات التي تنشأ في المجتمعات المتعددة الثقافات من الاعتراف بالتنوع. وتبين التجربة أن محاولة فرض نسيج وطني موحد بالتظاهر بأن الفوارق لا وجود لها تؤدي إلى ردود فعل ثقافية وأن مواجهة الفوارق الثقافية هي الطريقة الفعالة الوحيدة للتعايش معها.

وفي حين أنه لم يحدث أن وُجد مجتمع متجانس ثقافياً في أي وقت من الأوقات، فإن الشبكة الثقافية تتزايد في تعقدها مع

▼ مسلة بوينوس آيرس

سيطرة العولمة. وفي كثير من البلدان التي لم تأخذ في اعتبارها بصورة جادة بالتنوع الثقافي، أدت الهجرات الجماعية إلى نشوء "أحياء الغيتو" التي يمكن أن تتحول إلى مصادر للنزاع – ولهذا بالذات هناك حاجة إلى التوصل إلى "تسويات معقولة" بين الثقافات. وللمسائل المتصلة بالتصورات أهميتها هنا لأن النزاعات بين الثقافات تنطوي دوماً على التباسات وتشوهات بين الحقيقة والتصور، خصوصاً بين السكان الأكثرية والأقليات التي تشعر أنها لا تلقى ما يكفي من الاعتراف والاندماج في النسيج الاجتماعي. وينبغي اتخاذ الخطوات لضمان الاستماع إلى أصوات الأقليات وآرائها وللتكفل بإجراء المناقشات التي تشمل جميع أعضاء الطوائف المعنية.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، تشكل السياسات المتعددة الثقافات – ولا سيما في ميادين التعليم والمعلومات والممارسة الدينية والوصول إلى وسائط الإعلام – أحد النُهج الرئيسية لضمان المساواة في ظل التنوع. وقد ظهر أن هذه السياسات تعاني من عدد من النواقص، خصوصاً من حيث تشجيعها للميل إلى الانعزالية الثقافية. وتواجه عدة بلدان حالياً التحدي القائم على وجوب العثور على نماذج جديدة تجمع بين برامج الترويج للهوية الوطنية وبرامج تشجيع التنوع. وفي هذا السياق، يتمثل الهدف في تجاوز مفهوم للاندماج ولتعدد الثقافات يحدده الانفصال والتميز ولا يستند إلى تعدد التفاعلات والولاءات، بغية الوصول إلى الثقافات الأخرى، ولا سيما من خلال تنمية الشبكات وأشكال التعامل الاجتماعي الجديدة.

تحدي التنوع الثقافي للحوكمة الديمقراطية

تشمل الحوكمة مجمل عمليات صنع القرار بأكملها والجهات الفاعلة فيها بمجموعهم ضمن الهياكل الرسمية وغير الرسمية في سياق اجتماعي أو سياسي معين. ويربط الاعتراف بالترابط والتكافل بين جميع هذه الجهات الفاعلة الحوكمة بشاغل أعم يشمل رأس المال الاجتماعي والركائز التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي.

ويتطلب بناء مجتمعات متماسكة وضع السياسات وتنفيذها لضمان تمكين جميع المجموعات والأفراد، فضلاً عن مشاركتهم السياسية. وينبغي أن تُستكمل ترتيبات تقاسم السلطة، من قبيل الديمقراطية المستندة إلى توافق الآراء، بسياسات تمكينية في ميادين التعليم والثقافة ووسائط الإعلام.

ويتمثل الهدف الشامل في الترويج لبيئة تمكينية تحقق تقدماً واقعياً نحو الحوكمة الديمقراطية الحقيقية. فهذا النهج ذو النزعة العالمية والقائم على الثقة المتبادلة هو مفتاح التعايش السلمي ضمن المجتمعات؛ وهو نقطة الانطلاق للتوصل إلى توافق دولي أوسع يتمشى مع أهداف الأمم المتحدة. وكما في حال حقوق الإنسان، يكتسب هذا الهدف الشامل مزيداً من القبول عندما تترسخ جذوره في تنوع النماذج الثقافية المستخدمة في المجتمعات لأغراض الحوكمة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتعايش قانون الأعراف وآليات تسوية المنازعات – مما أعيد اكتشافه من خلال منظور التراث غير المادي – مع تنظيم الدولة وأن يعزز من الحوكمة الديمقراطية.

يتمثل الهدف الشامل في الترويج لبيئة تمكينية تحقق تقدماً واقعياً نحو الحوكمة الديمقراطية الحقيقية

▲ المدينة المحصنة في آيت بن حدو بالقرب من ورزازات في المغرب

◄ رسوم صخرية للسكان الأصليين في وادي كارنافرون في كوينزلاند الوسطى بأستراليا

▲ أفق مدينة نيو جيرزي على نهر هودسن في الولايات المتحدة الأمريكية

خـــاتمـــــة

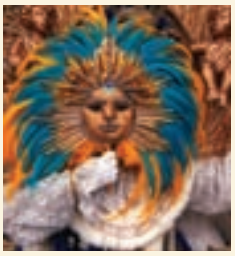

▲ قناع "ملك الشمس" في كرنفال ريو دي جانيرو بالبرازيل

هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات. ويمكن لمراعاة التنوع الثقافي في مختلف جوانب السياسات العامة – بما في ذلك الجوانب التي قد تعتبر بعيدة تماماً عن السياسات الثقافية بمعناها الضيق – أن تساعد على تجديد النُهج التي يتبعها المجتمع الدولي إزاء هدفين رئيسيين هما: التنمية و بناء السلام ومنع النزاعات.

- **فيما يتعلق بالتنمية، تتزايد أهمية الثقافة كبعد شامل من أبعاد الركائز الثلاث – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – لأي تنمية مستدامة حقيقية.**
- **وفيما يتعلق بالسلام ومنع النزاعات، يمثل التنوع الثقافي دعوة للتركيز على 'الوحدة في التنوع'، وبعبارة أخرى، للتركيز على الإنسانية المشتركة المتأصلة في الفوارق بيننا. فالتنوع الثقافي بعيد كل البعد عن تقييد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وهو يمثل الضمان الأكيد للممارسة الفعالة لحقوق الإنسان: وهو يعزز التماسك الاجتماعي ويقدم مصادر الإلهام لتجديد أشكال الحوكمة الديمقراطية.**

على أن هذا يتطلب أن نرتقي بفهمنا للتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات. فبذلك وحده يمكننا أن نطهر أنفسنا من عدد من الأفكار التي تلقيناها دونما انتقاد.

▶ أحد تماثيل بوذا التي تعود إلى القرن السادس في باميان، وهي تماثيل مدرجة في قائمة اليونسكو للتراث

نحو فهم جديد للتنوع الثقافي

التوصل إلى هذا الفهم الجديد هو بالذات ما يرمي إليه التقرير العالمي، وذلك من خلال دراسته لعدد من الأفكار المسبقة الشائعة:

- **العولمة تقود حتماً إلى فرض التجانس الثقافي.** في حين أنه لا يمكن إنكار أن العولمة في بعض جوانبها تُضعف التنوع الثقافي وتؤدي إلى توحيد أساليب المعيشة والإنتاج والاستهلاك، فإن ما يصدق بالدرجة نفسها هو أنها تساعد على تشكيل التنوع الثقافي بكثير من الطرق التي يبرزها هذا التقرير العالمي.
  يمكن أن يُختزل التنوع الثقافي في جانب التنوع في الثقافات الوطنية. غير أن الهوية الوطنية ليست كماً محدداً: فهي تمثل بناءاً تاريخياً، والهوية التي قد تبدو قطعة واحدة هي في الحقيقة حصيلة تفاعلات تكشف عن التعدد فيها وتبين أن التنوع الثقافي يوجد على قدم المساواة داخل الكيانات الوطنية.
- **التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات متناقضان فيما بينهما.** برفض الاتجاه الذي يرى العالم كتعددية في الحضارات، سواء كانت هذه الحضارات متنازعة ('صدام الحضارات') أو متحاورة ('تحالف الحضارات')، يصبح من الممكن التحرك نحو شكل من التنوع المتوافق ينبثق فيه انسجام الكل من التناغم المتأصل في قبول الآخر. فالتنوع الثقافي شرط مسبق للحوار بين الثقافات، والعكس بالعكس.

وبدون حوار حقيقي، لا يعود هناك ما تغتذي به الدينامية الداخلية للتغيير (وهي جوهر التنوع الثقافي)، وبذلك يهلك التنوع أو يذوى ليصبح خواءً. وبالطبع، فإن الحوار، بما فيه الحوار الديني (باعتباره حواراً بين جميع التيارات الروحية والفكرية)، لا يتطلب أن يتخلى المتحاورون عن معتقداتهم بل أن يبقوا منفتحين. ولا بدَّ من النظر إلى الحوار باعتباره عملية معقدة مفتوحة على الدوام ولا تنتهي أبداً.

- **التنوع الثقافي والاقتصاد أمران لا توافق بينهما.** من الناحية العملية، يعمّ التنوع الثقافي جميع قطاعات الاقتصاد، من التسويق والإعلان إلى التمويل وإدارة الأعمال. فالتنوع بات مورداً من الموارد، لأنه ينشط الابداع والابتكار، وخصوصاً من النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات. ولا شك أن الاعتراف بالأدوات المطلوبة لازدهار التنوع الثقافي ('الذكاء الثقافي') هو من الدلائل الملموسة على هذا التحول التدريجي في فهم القطاع الاقتصادي (والسوق) للتنوع الثقافي.
- **التقدم العلمي والتكنولوجي يتعارض مع تنوع الممارسات الثقافية.** ليس هناك بأي حال من الأحوال تعارض بين التنوع الثقافي والتقدم أو التنمية. بل على العكس: ينطوي ظهور 'مجتمعات المعرفة' الحقيقية على تنوع في أشكال المعرفة ومصادر إنتاجها، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية التي تساعد على حفظ التنوع البيولوجي.

تفيد البحوث التي أجريت مؤخراً بوجود صلة إيجابية بين التنوع والأداء المالي والاقتصادي في الشركات المتعددة الجنسيات

- **هناك تناقض لا يمكن حلّه بين التنوع الثقافي والعالمية.** إن القول بأن التنوع الثقافي يؤدي حتماً إلى إضفاء صبغة نسبية على الحقوق والحريات، باعتبارها تتنوع بحسب الزمان والمكان، يعتبر دمجاً ضمنياً لا شرعية له بين التوحيد والعالمية. فالحقوق والحريات المعترف بها عالمياً في المجتمع الدولي متأصلة في كل إنسان وهي بذلك غير مادية. كما أنها لا تقبل التصرف فيها لأنه ليس بإمكان أحد أن يتخلى عن حقوقه حتى وإن رغب في ذلك. على أن هذه الحقوق والحريات، من ناحية أخرى، تمارَس في بيئات ثقافية شديدة التنوع ولها جميعاً بعد ثقافي يتعين التشديد عليه. ولا يعني هذا نسبية انطباق القواعد العالمية. فالمقصود هو أن التنوع الثقافي يمكن أن يعزز من ممارسة الحقوق والحريات، حيث أن تجاهل الحقائق الثقافية يعني تأكيد الحقوق والحريات الشكلية دون ضمان أنها في الممارسة العملية يمكن أن تتجذر وأن يُستمتع بها في سياقات ثقافية متباينة.

ومما يضاعف من ضرورة تفنيد هذه الأفكار المسبقة أن من المغري اعتبار العوامل الثقافية سبباً للنزاعات، مع أنها ليست إلا تحججاً أو ذريعة للنزاع. أما سبب النزاع الحقيقي فيكمن في الظروف السياسية أو الاجتماعية الاقتصادية. وللتوسع في تبين هذه المسألة، يتعين إنشاء آليات جديدة للرصد ولجمع البيانات ونشر المعلومات – وهو ما يوصي به هذا التقرير.

مهرجان شارع كوكولو في سان بيدرو دي ماكوريس بالجمهورية الدومينيكية

ويقترح التقرير العالمي، في تحديه لهذه الأفكار المسبقة المذكورة أعلاه، اتباع نهج جديد يشدد على الطابع الديناميكي للتنوع الثقافي. وهو يقول بأن سياسات الترويج للتنوع الثقافي ينبغي ألا تقتصر على صون التراث المادي وغير المادي وعلى خلق الشروط التي تمكّن التنوع من الازدهار، بل أن تتبنى كذلك سياسات تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات من الضعفاء غير المؤهلين للتعامل مع التغير الثقافي.

آثار التنوع الثقافي المترتبة على السياسة العامة

مع أن البعد الثقافي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي لم ينعكس مباشرة في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المعرفة الواعية لآثار التنوع الثقافي لها أهمية أساسية بالنسبة لوضع السياسة العامة في مجالات خارجة عن الثقافة بمعناها الضيق:

في الحقل اللغوي، إن ما يكمن خلف تدهور اللغة هو الافتقار الثقافي، إلى جانب الوضع السياسي والاجتماعي والإداري والثقافي للّغات.

- **في التعليم**، يؤدي إدخال البعد الثقافي إلى زيادة صلة المناهج والمضامين الثقافية بالواقع. والبعد الثقافي يتفق كل الاتفاق مع الالتزام بالحق في التعليم وبتنويع أشكال التعلّم، بما في ذلك التعلّم خارج المدرسة، مما يضمن عدم إغفال أي شريحة من شرائح المجتمع (من قبيل الأقليات الأصلية والجماعات الضعيفة). أما إذا لم يؤخذ التنوع الثقافي في الاعتبار، فإن التعليم لا يمكنه أن يؤدي دوره في تعليمنا كيف نعيش معاً. ويتبع ذلك أن تنمية كفاءات التعامل بين الثقافات التي تؤدي إلى الحوار بين الثقافات والحضارات ينبغي أن تُعتبر أولوية من أولويات التعليم.
- **في ميدان مضمون الاتصال والمضمون الثقافي**، ونظراً لأن تنوع سبل ايصال المضمون الثقافي يسهم في إغناء التنوع الثقافي وفي إبرازه، ونظراً لأن العولمة والتكنولوجيات الجديدة وسعت من نطاق الخيارات الممكنة، فإنه لابدّ من أن يؤخذ التنوع الثقافي في الاعتبار. ومن شأن القيام بذلك أن يمكن الكثير من المجتمعات المحلية من تعريف الجمهور العام بنفسها، حتى وإن بقيت الحاجة إلى مواصلة الجهود للحد من القوالب وأشكال التحامل النمطية التي يمكن أن تتعرض لها هذه المجتمعات.

- **في القطاع الخاص**، هناك حضور للتنوع الثقافي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، نظراً لما هنالك من ترابط بين الابداع والابتكار.

ونظراً لأن التنوع الثقافي يتداخل في مجموعة كاملة من مجالات السياسة العامة مما لا صلة له للوهلة الآولى بالثقافة، فإن هناك مسؤولية خاصة تقع على اليونسكو وتتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على نهج سياسات تتعلق بالتنوع الثقافي.

التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها

يسلط التقرير العالمي الأضواء على ثلاثة من التحديات المتصلة بالتنوع الثقافي قد تواجه المجتمع الدولي في السنوات القادمة: مكافحة الأمية الثقافية، والتوفيق بين العالمية والتنوع، ومساندة الأشكال الجديدة من التعددية الناتجة عن تأكيد الأفراد والجماعات لهويات متعددة.

- **من الضروري مكافحة انتشار الأمية الثقافية في عالم متعولم** تتكاثر فيه الصلات بين الثقافات. وبالفعل، فإن القدرة على قبول الفوارق الثقافية والترحيب بها دون أن تتسبب بفقدان التوازن يستدعي وجود كفاءات للتعامل بين الثقافات، وهي كفاءات تعلمت بعض المجتمعات في سياقات معينة أن تطورها، بيد أن الافتقار إليها على المستوى الفردي قد يتبدى أحياناً على نحو مثير للأسى. وينبغي أن تكون المساعدة على تجهيز الأفراد أو الجماعات بالأدوات التي يحتاجون إليها لإدارة التنوع الثقافي بصورة أكثر فعالية، هي الشاغل الجديد لدى صناع القرار على المستويين العام والخاص. وينبغي أن يتكفل الحوار بين الثقافات بالمساواة بين أصحاب المصلحة في المجتمع جميعاً. وهناك دور هام في هذا المضمار يتعين أن تؤديه تعددية اللغات والدراية الإعلامية والمعلوماتية.
- **من الضروري تعزيز أسس العالمية** بإظهار كيف يمكن أن تتجسد في مجموعة متنوعة من الممارسات دون أن ينتقص ذلك منها بأي شكل من الأشكال. ويحتل التنوع الثقافي مكانة مركزية بالنسبة لحقوق الإنسان. فهذه الحقوق يجب أن 'تُفعّل' على الصعيد المحلي لا باعتبارها عناصر مفروضة من الخارج على الممارسات الثقافية بل كمبادئ عالمية مأخوذة من هذه الممارسات نفسها. فكل ممارسة ثقافية تشكل مساراً نحو العالمية، مما يعتبر العلامة المميزة لإنسانيتنا المشتركة.
- هناك حاجة إلى استكشاف النهج الجديد الذي جاء به الاعتراف بالهويات المتعددة – والمتعددة الأبعاد – للأفراد والجماعات (التعددية الثقافية). فالأفراد يرفضون، وعلى نحو متزايد، أن يُحدّدوا بفئات ثابتة (سواء اثنياً أو لغوياً أو ثقافياً أو سياسياً أو غير ذلك). وفي ذلك فرصة يتعين اغتنامها. وتنامي قنوات الاتصال الممكن بين الأفراد يمكن أن يحدّ من العقبات التي تعترض سبيل الحوار بين الثقافات، كما يمكن لمرونة الهويات أن تخلق دينامية للتغير تؤدي إلى ابتكارات من مختلف الأنواع وعلى كافة المستويات. ويمكن باستخدام هذا النهج أن نتجاوز حدود سياسات تعددية الثقافات التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي.

ويُستخلص من هذا كله أن على الدول أن تهرع لاستثمار مزيد من الموارد المالية والبشرية في التنوع الثقافي. ما هي المجالات الرئيسية التي ينبغي أن توجّه هذه الاستثمارات إليها وما الذي يتعين أن تهدف إليه؟ تعطي التوصيات التالية عدداً من المؤشرات التوجيهية حول ذلك. ما هي العائدات التي يمكن توقعها من هذه الاستثمارات؟ إنها لا تقل عن كونها التقدم نفسه نحو بلوغ التنمية المستدامة وتحقيق سلام يستند إلى 'الوحدة في التنوع'. ويمكن أن تكون تكلفة العمل مرتفعة، بيد أن تكلفة القعود عن العمل يمكن أن تكون حتى أشد ارتفاعاً. فإذا أمكن للمجتمع الدولي أن يقيس بعد عشر سنوات من اليوم ما حققه من تقدم على هذا الطريق، فإن النُهج التي عرضها التقرير العالمي هذا ستكون قد أوفت بالغاية منها.

▲ طفل صغير في جزيرة كيهنو بإستونيا

إن نهج التنمية الذي يراعي الفوارق الثقافية هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه هذا الكوكب

توصيات

التوصيات التالية موجهة، حسب الاقتضاء، إلى الدول والهيئات الحكومية الدولية والهيئات الدولية والإقليمية غير الحكومية والمؤسسات الوطنية وكيانات القطاع الخاص.

▲ مهرجان شارع كوكولو في سان بيدرو دي ماكوريس بالجمهورية الدومينيكية

الفصل ١ – التنوع الثقافي

١– ينبغي أن يُنظر في إنشاء مرصد عالمي يعنى بآثار العولمة على التنوع الثقافي، يعمل كمصدر للمعلومات والبيانات للبحث المقارن، على أن تكون وظيفته استشرافية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. تجميع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنوع الثقافي، وتصنيفها ونشرها على نطاق واسع، بالاستفادة، في جملة أمور، من إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية المنقح في ٢٠٠٩.

ب. وضع المنهجيات واستنباط الأدوات لتقدير التنوع الثقافي وقياسه ورصده، على أن تكون قابلة للتكيف من طرف الحكومات ومؤسسات القطاعين العام والخاص لها حسب الظروف الوطنية أو المحلية.

ج. إقامة مراصد وطنية ترصد السياسات وتسدي المشورة حول التدابير الملائمة للترويج للتنوع الثقافي.

الفصل ٢ – الحوار بين الثقافات

٢ – ينبغي مواصلة تقديم الدعم لشبكات ومبادرات الحوار بين الثقافات وبين الأديان على جميع المستويات، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان مشاركة الشركاء الجدد الكاملة، وخصوصاً النساء والشباب.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. وضع التدابير لتمكين أعضاء المجموعات والجماعات المعرضة للتمييز والوصم من المشاركة في صوغ المشروعات الهادفة الى مكافحة القوالب النمطية.

ب. دعم المبادرات الرامية إلى تطوير حيّزات فعلية وافتراضية وتوفير التسهيلات للتفاعل الثقافي وخصوصاً في بلدان تعاني من النزاع بين الطوائف.

ج. إبراز وعرض 'أماكن الذكرى' التي ترمز إلى التوفيق بين المجموعات وتروج له في سياق عملية عامة للتقارب الثقافي.

الفصل ٣ – اللغات

٣ – ينبغي تنفيذ سياسات لغوية وطنية تهدف في آن واحد إلى صون التنوع اللغوي والترويج للكفاءات المتعددة اللغات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. تيسير استخدام اللغات بتدابير ملائمة، سواء منها التدابير التعليمية أو التحريرية أو الإدارية أو غيرها.

ب. اتاحة المجال، حسب الاقتضاء، لتعلم لغة وطنية ولغة دولية، إلى جانب اللغة الأم.

ج. تشجيع ترجمة المواد المكتوبة والمواد السمعية البصرية بكل الوسائل الممكنة، ترويجاً للتداول الدولي للأفكار وللأعمال الفنية، بما في ذلك من خلال استعمال التكنولوجيات الجديدة.

د. وضع مؤشرات موثوقة قابلة للمقارنة دولياً لتقدير أثر السياسات اللغوية على التنوع اللغوي، والترويج للممارسات الفاضلة في هذا المجال.

الفصل ٤ – التعليم

٤ – للنهوض بعملية تعلم العيش المشترك، هناك حاجة إلى الترويج لكفاءات التعامل بين الثقافات، بما في ذلك تلك المتأصلة في الممارسات اليومية للمجتمعات، بغية تحسين المناهج التربوية إزاء العلاقات بين الثقافات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. إجراء دراسة استقصائية عالمية مقارنة للمضامين والمناهج التعليمية، بما في ذلك أساليب النقل التقليدية، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي واستيعابه.

ب. دعم الجهود الرامية إلى تحديد الفرص والتسهيلات و/أو خلقها لتعلم الثقافة تحديداً في كل نظام تعليمي، مع الاستفادة من الأدوات الموجودة فعلاً من قبيل تقارير التقييم الوطني للتعليم للجميع.

ج. تكييف طرائق التدريس وفق متطلبات حياة الدارسين اليومية، مع الدعم اللازم من

جانب صناع السياسات التعليمية والمربين المتخصصين على جميع المستويات والمجتمعات المحلية، ومع الاعتراف بالبعد الثقافي كركيزة محورية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

د. وضع مبادئ توجيهية دولية للترويج للحوار بين الثقافات عن طريق الآداب، بالاستناد إلى تحديد الممارسات الفاضلة في تعليم الآداب.

الفصل ٥– مضامين الاتصال والمضامين الثقافية

٥– هناك حاجة إلى تشجيع التحلي بالحساسية الثقافية في إنتاج مضامين الاتصال والمعلومات، وبذلك يتيسر الوصول والتمكين والمشاركة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. دعم إنتاج وتوزيع مواد سمعية بصرية ابتكارية ومتنوعة، مع مراعاة الاحتياجات والمضامين والجهات الفاعلة المحلية، واللجوء، حسب الاقتضاء، للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ب. تقدير أثر التغييرات في التنوع الثقافي والتي تحركها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية إبراز الممارسات الفاضلة المتعلقة بالوصول المتعدد اللغات إلى المنتجات المكتوبة والسمعية البصرية.

ج. الترويج للدراية الإعلامية والمعلوماتية لدى جميع الفئات العمرية بغية زيادة قدرة مستخدمي الوسائط على التقييم النقدي لمضامين الاتصال وللمضامين الثقافية.

الفصل ٦ – الابداع والسوق

٦– باعتبار أن الابداع مصدرٌ للابتكار الاجتماعي والتكنولوجي، فإن هناك حاجة إلى الاستثمار في تنميته، سواء في القطاع الثقافي أو في قطاع الأعمال، الذي يتعين أن يُفهم التنوع الثقافي فيه كمصدر للربح وتحسين الأداء مما يؤدي إلى 'الذكاء الثقافي'.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. تيسير تبادل المنتجات الفنية وتبادل الفنانين، بما في ذلك من خلال نظام لتأشيرات السفر لأغراض ثقافية.

ب. إنشاء نظم ملائمة لحماية المعرفة العملية التقليدية في قطاع الفنون الحرفية، وكذلك إيجاد الطرق والوسائل لتعويض المجتمعات المحلية المعنية عما تعرضت له من استغلال تجاري لهذه المعرفة العملية.

ج. تجميع قوائم بالممارسات الفاضلة المتعلقة بالتنمية السياحية، وتوزيعها على نطاق واسع، بغية تحقيق أقصى أثر ايجابي ممكن على التنوع الثقافي.

د. تطوير "الذكاء الثقافي" في عالم الأعمال والتسويق من خلال تنظيم محافل فعلية وافتراضية وإنتاج البحوث المناسبة المعنية بربحية التنوع الثقافي، والتي لا تقتصر على الفارق الإثني أو الفارق بين الجنسين.

الفصل ٧ – التنوع الثقافي والتنمية المستدامة

٧ – يتعين أن تراعى على النحو الواجب مبادئ التنوع الثقافي، المجسدة خصوصاً في عدسة التنوع الثقافي، في تصميم جميع السياسات الإنمائية وفي تنفيذها ورصدها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. تحديد تدابير ملموسة لتفعيل البحوث الخاصة بالبعد الثقافي لحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها، مع الإشارة بصورة خاصة إلى معارف مجتمعات الشعوب الأصلية ومعرفتها العملية.

ب. إقامة مركز تنسيقي لتوثيق المشاركات التشاركية إزاء المشاكل البيئية، بما في ذلك تحديد مؤشرات نجاحها.

ج. تشجيع مشاركة أعضاء جميع الطوائف في تحديد المعايير لتخصيص الموارد على أساس من العدالة الاجتماعية، وذلك لتعهد الحوار الديناميكي الاجتماعي والترويج للتضامن بين الثقافات.

الفصل ٨ – التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية

٨ – نظراً لأنه يتعين ضمان حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً لكل فرد، فإن من الممكن تعزيز ممارستها الفعلية من خلال الاعتراف بالتنوع الثقافي، الذي يعزز أيضاً التماسك الاجتماعي ويشجع على تجديد طرائق أساليب الحوكمة الديمقراطية. وتحقيقاً لذلك، ينبغي تشجيع السياسات التي تؤدي إلى حفظ التنوع الثقافي والترويج له.

وينبغي اتخاذ التدابير للقيام بما يلي:

أ. جمع أمثلة واضحة عن حالات يعتبر فيها التنوع الثقافي مفتاحاً للممارسة الفعلية للحقوق والحريات المعترف بها عالمياً، بحيث يسلط الضوء على البعد الثقافي لجميع الحقوق والحريات.

ب. تحديد معالم التبادلات فيما بين جماعات الأقليات وبين مجموعات الأكثرية والأقليات، وخصوصاً في سياق 'المدن العالمية'، بغية إقامة الشبكات وأوجه التضامن، والعمل على إشهار هذه التبادلات على نطاق واسع.

ج. دراسة التنوع في التراث غير المادي كمصدر لأمثلة أساليب الحوكمة الديمقراطية المستندة إلى تمكين جميع الطوائف ومشاركتها.

توصيات عامة:

٩ – هناك حاجة إلى الترويج لمعرفة صناع السياسة وصناع القرار بفوائد الحوار بين الثقافات وبين الأديان، مع مراعاة امكانيات استخدامه كأداة.

١٠ – ينبغي النظر في إنشاء آلية وطنية لرصد السياسات العامة من حيث صلتها بالتنوع الثقافي، بغية ضمان تحسين الحوكمة والتنفيذ التام لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

تقرير اليونسكو العالمي:
الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

بإشراف **فرانسواز ريفيير**، مساعدة المدير العام للثقافة

المحرران العامان: **جورج كوتوكدجيان وجون كوربيت**

المحرر المشرف على التنسيق و البحث: **فريديريك سامبسون**

محررة المشروع ومنسقة الإنتاج: **جانين تريفيس–هابار**

شغل **مايكل ميلوورد** منصب مدير وحدة التقارير العالمية حتى يوليو/تموز ٢٠٠٧

اللجنة الاستشارية للتقرير العالمي عن التنوع الثقافي
السيد نيفيل ألكسندر (جنوب أفريقيا)
السيد أرجون أبادوراي (الهند)
السيدة لورديس إريزبي (المكسيك)
السيدة لينا العتال (الأردن)
السيد تايلر كُوين (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيدة بيسيركا سفيتيشانين (كرواتيا)
السيد فيليب ديكولا (فرنسا)
السيدة ساكيكو فوكودا– بار (اليابان)
السيد جان بيير غينغاني (بوركينا فاسو)
السيد لويس إنريكي لوبيز (بيرو)
السيد طوني بيغوت (كندا)
السيد رالف ريغينفانو (توفالو)
السيد أناتولي ج. فيشنيفسكي (الاتحاد الروسي)
السيد محمد زياني (تونس)
السيدة بينينيا زيمبا (موزامبيق)

حقوق النشر محفوظة© ٢٠٠٩
لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
place de Fontenoy 75007 Paris, France 7

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينها في نظام للاسترجاع أو نقلها بأي شكل أو وسيلة سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد فيه لا تعني الاعراب عن أي رأي لدى اليونسكو مهما كان بخصوص الوضع القانوني لأية بلدان أو أقاليم أو مدن أو مناطق، أو السلطات فيها، أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

تقرير اليونسكو العالمي رقم ٢: الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات (ISBN n° 978-92-3-104077-1)، متاح بالإنجليزية والفرنسية والاسبانية (سيصدر قريباً) من 'منشورات اليونسكو'. ويجري العمل على إعداد الترجمة إلى العربية والصينية والروسية وغير ذلك من لغات.

والموجز التنفيذي متاح حالياً بالعربية والصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية .

للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: www.unesco.org/ar/world-reports/cultural-diversity
البريد الالكتروني: worldreport2@unesco.org

▲ رجلان على دراجة قرب أروشا بتنزانيا

Design by **Baseline Arts Ltd, Oxford**

تقرير
اليونسكو العالمي

الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

موجز تنفيذي

برز التنوع الثقافي كشاغل رئيسي في مطلع القرن الجديد، على أن المعاني التي ارتبطت بهذا المصطلح، الذي يكاد يغطي كل شيء، متنوعة تماماً كما أنها كثيرة التغير. فالبعض يعتبر التنوع الثقافي عاملاً ايجابياً في صميمه، فهو يدلّ على تقاسم الثروة التي تجسدها كل ثقافة من ثقافات العالم، وبذلك يوضح الروابط التي توحدنا جميعاً في سياق عمليات التبادل والحوار. ويعتبر آخرون أن الفوارق الثقافية هي التي تجعلنا نعجز عن تبيّن إنسانيتنا المشتركة وهي بالتالي تكمن في جذور الكثير من النزاعات. ويصبح هذا التشخيص الأخير أقوى احتمالاً اليوم مع ما نتج عن العولمة من زيادة في نقاط التفاعل والاحتكاك بين الثقافات أدت إلى توترات وانسحابات ومطالبات تتعلق بالهوية، وبخاصة مما له طابع ديني، أصبحت مصادر محتملة للنزاع. ولذا، فإن التحدي الأساسي يتمثل في طرح رؤية متسقة متماسكة للتنوع الثقافي توضح أن التنوع الثقافي، بدلاً من أن يكون مصدراً للخطر، يمكن أن يفيد العمل على صعيد المجتمع الدولي. وهذا بالذات هو الهدف الأساسي للتقرير الحالي.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة